

حاشية على

# شرح الورقات للجلي

## في أصول الفقه

جلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعي

المتوفى سنة ٨٦٤ هـ

لشارحها

محمد بن سعيد البخاري

شرح الورقات للجلي

حاشية على شرح الورقات للمحلي

للشيخ محمد سعيد البحيري

تفريغ / حسين إبراهيم عبد الله<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> تنبيه: لم يراجع الشيخ تفريغ الشرح

## مبادئ كل علم عشرة

١- الحد

٢- موضوعه

٣- ثمرته

٤- نسبته

٥- فضله

٦- واضعه

٧- اسمه

٨- استمداده

٩- حكمه

١٠- مسائله

ملاحظة / من ثمراته

١- نبذ التعصب

٢- التماس الاعذار لأهل العلم

الاصولي ينتفع من هذا العلم في دينه ودنياه، يعينك في عقلك وفهمك

شرح المحلي ينفع لمن اراد ان يتصور هذا العلم

مدرستان في هذا العلم

١- مدرسة الاحناف لهم اصولهم الخاصة

٢- مدرسة المذاهب الثلاث

اول كتاب كتب كفن مستقل هو كتاب الرسالة للشافعي رحمه الله ثم تتابع العلماء في التأليف بين المختصرات  
والمطولات

والورقات مختصرة لكنها صعبة، ومنشأ الصعوبة أنها مختصرة لذلك لا يقدر على الاختصار كل احد لان فيها بعض  
المرامي التي لا تفهم إلا اذا بينت المسألة حتى تفهم

الفصل والكتاب والباب مترادفات اذا جمعت الكتاب يندرج تحته ابواب والابواب يندرج فيه الفصول والفصول  
فيه مسائل

الفقه/ لغة؛ مطلق الفهم

اصطلاحاً: العلم بالاحكام الشرعية المكتسبة من ادلتها التفصيلية

الاصل: اصطلاحاً :

١- اساس علم الفقه

٢- الاساس الذي يبني عليه غيره

الاصح منه لغة الاصل: هو اساس الشيء ، اساس الشيء يعني الحسي والمعنوي

الاصل يقال فيه /الاصل /المقيس عليه /الرجحان /القاعدة المستمرة

الافراد مقابل التركيب بحث منطقي؟ الافراد عند المناطقه :مالا يدل جزئه على جزء معناه

الاصول عندهم لا يريدون به الجمع انما يريدون به ان كلا منهما مفرد

لان لفظ الاصول لا يدل جزئه على جزء معناه؟ واذا كان بلفظ الجمع

كل ما قابل المركب فهو مفرد حتى لو كان جمعا

المركب عند المناطقه مادل جزئه على جزء معناه

المركب محصور في الجملة الاسمية والجملة الفعلية

والمفرد يقابل هذه الجملتين

العلم اربعة اشياء / تصور ١- ضروري ٢- نظري

تصديق ١- ضروري ٢- نظري

العلم الضروري: يحصل من غير اعمال للذهن علم لا يمكن دفعه

العلم النظري: يحتاج الى نظر واستدلال

الفقه عند المؤلف لا يشمل القطعيات الفقه عندهم هو ما يحتاج الى الظن اي النظري يحتمل الصواب والخطأ

العلم عند المؤلف بمعنى الظن التصديق الراجح

وهذا مخالف لقول السلف /الفقه عند السلف لا يشمل القطع لذلك كان العلم عند المتكلمين الظن الراجح العلم

لا يتعلق بالتصديقات

ولا يسلم حد من اعتراض كما قال شيخ الاسلام رحمه الله

المعرفة عند المؤلف والشارح هو العلم (الظن الراجح)

اقسام الاحكام الشرعية

معرفة الاحكام الشرعية هو علم الفقه

١\_الواجب :ماطلب فعله شرعا واذم تاركه مطلقا

خرج ب مطلقا ١\_الواجب الكفائي

٢\_الموسع ٣\_المخير فيه

الواجب :،يثاب فاعله امتثالا ويستحق تاركه العقاب قصدا مطلقا

امتثالا:انه فعله امتثالا لامر الله اخلاصا ولو فعله عادة نقول هذا يستحق العقاب

قصدا لانه لم يكن له قصد لم يكن ملاما /النائم لا يلام شرط ان لا يكون النوم قصدا

مطلقا يشمل الواجب المضيق والكفائي والمميز

الواجب والفرض معنى واحظ الا في مسالة الصلاة والحج في تفصيل

شرح متن (الواجب)الواجب الحكم والواجب فعل العبد

فالواجب /الفاء فصيحة لانها افصحت عن ما بعدها

قوله من حيث حيثية تقيد

مثل حكم الله في الصلاة واجب فعل العبد هو الواجب (الحركات والاعمال)

يقال الواجب والوجوب والندب والمندوب

جمهور العلماء الفرض والواجب مترادفان

بخلاف الاحناف قولهم ضعيف

اسماء الواجب

الامر

اللزوم

الفرض

الواجب فيه مسائل

١- الواجب والفرض بمعنى واحد

٢- في بعض الابواب يفرق بينهما

٣- هذا تعريف اصطلاحي

مثل مسألة الحج يفرق بينه وبين الواجب والفرض

الاحناف لا يرون الفرض بمعنى الواجب بخلاف الجمهور

وهناك قدر مشترك بين المذاهب الاربعة

المندوب/المدعو الى امر عظيم

المندوب مطلقا لاجرا الواجب الكفائي والمميز والموسع

لديه اسماء عدة

(سنة، مستحب، نفلا، قرينة) اسمائه من الشرع وهذه الاسماء مترادفة عند الشافعية والحنابلة

صيغ المندوب/

١- صيغة الامراتي تصرف الى الندب بقرينة من القرائن

٢- التصريح بالافضلية / هذا افضل مندوب

٣- التصريح بالندب اي يندب لك هذا

٤- ترتب الثواب على فعله من غير ترتب عقاب على فعله

تعريف المندوب / ما طلب فعله شرعا من غير ذم على تركه مطلقا

قوله ما طلب فعله :جنس يصدق فيه على فعل المكلف الاحكام الخمسة ودخل فيه الاحكام كلها

كلمة شرعا المعتزلة يجعلون المندوب من الاحكام العقلية

والمندوب لا يعرف الا من جهة الشرع وهذا فيه رد على المعتولة

ولو فعل من غير امتثال لا يثاب على فعله

المباح

والمباح يقال له الجائز والحلال

والمباح ما خلا من مدح او ذم لذاته لانه قديكون سببا للاحكام الاخرى فيأخذ حكمه قد يكون واجبا

ومندوبا وحراما

الصحيح ان المباح ليس حكم تكليفي لا تكليف فيه

لكنه حكم شرعي ثبت بالكتاب والسنة

والقاعدة كل حكم تكليفي حكم شرعي وليس كل حكم شرعي يكون حكم تكليفي

المباح ليس حكما تكليفيا لكنه حكم شرعي

المباح ما تساوى طرفاه



لا يترتب على فعله ثواب ولا على تركه عقاب

ما خلا من مدح و ذم لذاته

المدح والذم خرج به الاحكام الاربعة

قوله لذاته قديماً خذ حكم من الاحكام اذا كانت وسيلة اليها

حكمه تعريف المتن

المباح نوعان

١- الاباحة العقلية

٢- الاباحة الشرعية

الفرق بين الاباحتين

ان الحكم الراجع للاباحة الشرعية لا يسمى نسخا

الصحيح ان المباح ليس حكم تكليف بل لانه حكم شرعي

ثبت بالكتاب والسنة وهذا فيه رد على المعتزلة

المحذور ما طلب تركه شرعا و ذم فاعله قصدا

الاحكام لا تثبت الا من الشرع

الذم والمدح الابعده وروده شرعا

قصدا: فيه رد على المتكلمين لانهم يقولون هذه الاحكام الاصل فيها لاحكم لها لانها ثبتت بكلام نفسي

المكروه

والمكروه كثيرا تأتي للتحريم للمسائل الشرعية

صيغ الكراهة تأتي كثيرا في الشرع

والمكروه ما طلب تركه شرعا ولا يلزم فاعله قصدا

الكراهة نوعان

١- كراهة تنزيهية

٢- كراهة تحريمية

المكروه قد يراد به الحرام

التردد بين الحرام والمكروه يقال له المكروه

المكروه يطلق على ما لم يظهر فيه دليل

التحريم ودليل الكراهة هذا التردد يقال له مكروه

تعريفه ما طلب تركه وليس مطلوب فعله (شرعا)

ولم يذم فاعله قصدا

ما طلب تركه شرعا فيه رد على المعتزلة

قوله شرعا لبيان انه لا يعرف الا من الشرع

قص

قصدا لنخرج به النائم والصبي والمجنون والناسي

هؤلاء لو تركوا الحكم لا يسموا انهم تركوا الحكم لانهم لا قصد لهم

الاحكام الخمسة من ص ٧٠ الى ٧٦

الصحيح والفساد

ادخلها الجويني من باب التوسع في الاحكام الذي قبله

حكمه/المتن في الكتاب

وتعريف اخر / ترتب اثر مطلوب من فعل عليه

قوله أثر في العبادات وفي المعاملات

الصحيح والفساد حكمان شرعيان والمعتزلة يقولون حكمان عقليان

الصحيح نوعان

١- مقبول

٢- غير مقبول

قديترادف الصحة والقبول

القبول / الاجزاء على الفعل او العمل / الصحيح له اسماء

الصحيح والفساد من حكم الوضع

والباطل والفساد بمعنى واحد ولا يتعلق به حكم

العلم في اللغة مطلق الادراك بمعناه اللغوي عند المناطقه يفيد اللفظ

هي نفس التعريف يكون ملفوظا به

كل من العلم التصديقي والتصوري يكون نظري وضروري

الجمهور الذي يدرك بالحواس الخمس هو علم

العلم المجازم/هو العلم الضروري

من هذا الحاصل لدينا تصور جازم وتصور غير جازم

عندنا تصديق جازم وتصديق غير جازم

القسمة رباعية/

الاصوليين اخرجوا الادراك

التصديق غير المجازم

واخرجوا الادراك التصوير غير المجازم

هذا كله لا يسمى علم عند الاصوليين، فقط يبحثون في الادراك التصديقي المجازم

العلم عندهم ادراك الشيء على ما هو عليه ادراكا جازما

العلم يأتي في القران بمعنى الظن/الاية فان علمتموهن مؤمنات

العلم ادراك المفرد والمركب

ما من حد ذكر في العلم الا وانتقد

العلم عندالمناطقه (بين الادراك والتصديق)

الادراك،،وصول ابنفس الى المعنى بتمامه

النفس،،القوة العاقلة التي تدرك الاشياء

العل... .

تكملة العلم

مثال على الانسان انه حيوان ناطق /حيوان جنس

الحياة فيه تفصيل ،،الذي فيه روح يقال له حيوان ،يشمل جميع ما فيه الروح

ناطق ،،ليس معناه انه يتكلم انما نقوا ما من شأنه ان يتكلم يتكلم بقوة او بلا قوة

الجهل مقابل الظن ووجهه قوله علمنا بما تحت الارضين وبما في بطون البحار /ليس من شأنه انه يعلم وهذا

ليس بجهل في الاصطلاح

العلم الضروري

لا يحتاج ان يعمل الفكر فيه

العلم اربعة اقسام

١- تصور /مفرد

٢- تصديق/مركب

٣- نظري

٤- ضروري

باعتبار الطريق الموصل اليه

الاصوليين يذكرون هذه الحواس الخمس الظاهرة عن الحواس الخمس الباطنة

قوله /،السمع والبصر واللمس والشم والذوق /،رجل يرى امرأة جميلة وغيره يراها قبيحة وطول الرجل ايضاجيداو  
غير جيد/ليس بعلم

لو عبر /ان النار محرقة لكان اولى وهذا يقع بحاسة اللمس

العلم المكتسب

المكتسب،النظري كالعلم بشروط الصلاة واركانها ومبطلاتها العلم الاكتسابي

النظر بمعنى الفكر وليس العين

قوله الحادث في الشرح :معناه مخلوق عند المتكلمين لا يأتون بالكلام اعتباطا

والحادث عند اهل السنة نوعان

١- مخلوق كل ما سوى الله

٢- غير مخلوق ،،مثل/صفات الله الاختيارية تتعلق بمشيئته ان شاء فعلها وان لم يشأ لم يفعلها

وهذا حدوث هل هو مخلوق

الجواب /كلا

قوله /النظر ،،ليس النظر بالعين

الدليل ،،هو طلب الدليل الى المطلوب

والظن يقابل العلم

الوهم،، هو ادراك الشيء مع احتمال ضد راجح

اصول الفقه باعتباره علما

الاصولي يبحث في الادلة على سبيل الاجمال

الفقيه يبحث في الادلة على سبيل التفصيل

قوله،، طرق الفقه / خلاصة مباحث اصول الفقه

قوله في الشرح / الاجماع على ان لبنت الابن السدس ، معناه هذا يبحث عنه الفقيه وليس الاصولي

من ص ٧٧ الى ص ٨٩

ابواب اصول الفقه ،، على سبيل السرد / المتن في الكتاب

الاول ،، اقسام الكلام ،، مبحث نحوي خالص يدرس في علم النحو لا يدرس في مقام ضيق في اصول الفقه

الكلام في اللغة لا بد ان يكون نطقا مفهما

قوله يتالف الكلام من اسمان ،، ليس على اطلاقه

علم اصول الفقه :يستمد من لسان العرب هذا العلم مبني على لسان العرب لاسيما علم النحو

علم الاصول تبني على علم النحو

المركب الاسنادي التام

١- المبتدا مع الخبر ،، الجملة الاسمية

٢- الفعل مع الفاعل، الجملة الفعلية

المبتدأ مع الخبر له ست صور

والفعل مع الفاعل له صورتان

فتصير المجموع ثمان صور،، والامثلة في كتب النحو

والكلام لا بد ان يكون متركبا من مسند ومسند اليه

ولا بد ان يكون التركيب مستعملا في كلام العرب

لا من شروط في المسند وشروط في المسند اليه

الاسم اقسام /١\_ قديكون واقع على الشيء بذاته

٢\_ او يكون واقع على الشيء بحسب جزء من اجزائه

٣\_ بحسب صفة حقيقة قائمة بذاته الى غير ذلك من الاقسام

امثلة تركيب الكلام

١\_ اسمان: زيد القائم اخي

٢\_ اسم وفعل،، وهذا الذي يعتمده النحاة

الكلام النفسي والاشارة بالاصابع

الاشارة والكتابة ما لم يكن لفظا لا يعتبر كلاما / باجماع السلف /



لا في اللغة ولا في الاصطلاح وهذا المثبت منهم لانه مسألة عقدية يتعلق بكلام الله

شروط المسند والمسند اليه يدرس في علم البلاغة

الكلام باعتبار تقسيمه الى

(الحقيقة والمجاز)

١- الحقيقة لغة والمجاز لغة، اصل اللغة توقيفية ولا مانع ان يشتق منها

الحقيقة، لفظ استعمل فيما وضع له في التخاطب

المجاز، لفظ استعمل في غير ما وضع له بقرينة مانعة من المعنى الاصلي

قال ان الجني، اللغة كلها مجاز وهذا القول باطل

المجاز قال بها سيويه وعمر بن حسن الشيباني والمبرد والافخش وابوعبيد، والفت فيها مؤلفات

هناك مجاز في كلام السلف بالتقييد بشروطه

المجاز من مباحث الالفاظ

توضيح قبل الشروع في انواع المجاز

علم البيان علم يراد به المعنى الواحد بتركيب متعددة

في توضيح الدلالة عليه في النسب والمجاز والكناية

فاذا انكرنا علم المجاز انكرنا علم البيان بمعنى علم البيان لامعنى له

(المجاز العقلي والحقيقة العقلي) اجمع عليه علماء الامة

والذي اختلف فيه هو المجاز اللغوي

ومن قال المجاز حادث بعد السلف هذا لم يصب في كلامه

قول ابن تيمية وابن القيم لا مجاز هذا مردود

١- ليس عليه العمل

٢- جماهير اهل السنة تكلموا في المجاز والخلاف في المجاز هي بلاغية وليس عقديّة

١- ذكره ابو عبيدله كتاب /المجاز في القران

٢- سيوبه ذكره في الكتاب

٣- محمد بن حسن الشيباني

٤- ابو يوسف القاضي

لا مجاز في اللغة

توضيح مثال الاستعارة /الجدار يريد ان ينقض ،بارادة السقوط /والسقوط التي هي من صفات الحي دون الجمادات

اذن ما القرينة ،،الارادة هذه من صفات الانسان الجدار لا ارادة له لانه جماد ،نقول العقل لا يمنع

نحن لانعرف حقيقة الجماد هذا خلق من خلق الله والله اعلم بخلقه

الله اثبت له ارادة فلا يجوز ان نقول ان هذا مجاز لانه لا قرينة عندنا

التسبيح ثابت للجمادات

ايهما اخص التسبيح ام الارادة لاشك ان التسبيح اخص

الارادة امرعام

اخرج من هذه الامثلة، اية نزول القران على الجبل وحديث حب جبل احد والحب لا بد ان يكون قلب قلابد ان يعرف الكره حتى يعرف الحب،، الله اعلم بخلق

الملائكة تعبدالله بالارادة لا يلزم من القول ان يكون بلسان

الارض والسماء،، تكلمتا الاية / قالتا أتينا طائعين

نعم تكلمت / كيف،، الله اعلم

حن الجذع للنبي

كذلك تسبيح الطعام بين يديه

المجاز اللغوي ينقسم الى قسمين

١، استعارة ٢، مرسل

١\_ الاستعارة،، تبني على التشبيه وهذا يحتاج الى معرفة التشبيه

الفرع اذا توقف على اصله فانه لا يعرف الا بمعرفة الاصل

١\_ التشبيه الحاق امر بامر لصفة مشتركة بينهما باداة من ادوات التشبيه

اداة التشبيه،، لفظ يدل على المشابهة واشهرها (الكاف، كأن، مثل)

مثل،، المجاز بالزيادة

الاستعارة تشبيه بليغ

اركان التشبيه اربعة



المجاز من حيث العلاقة نوعان

١، استعارة، تبني على التشبيه /علاقة بين المشبه والمشبّه به لانه استعارة لفظا اريد به معنى غير المعنى الحقيقي  
/هذه استعارة

٢، مرسل اذا كانت العلاقة غير مشابهة فهذا حينئذ مجاز مرسل

مثال، مجاز المرسل /اية جعل الاصابع في الاذان من الصواعق

الظاهر هل وضعوا الاصابع كله وهذا لا يمكن

معناه يجعلون انا ملهم في اذانهم

س/هل هناك مشابهة او علاقة

ج/نعم الانمل جزء من الاصبع

مثل تحرير رقبة،، والمراد به الانسان كله ما القرينة هنا (حسية) دل عليها الحس لانه لا يمكن ان نجعل الاصبع  
بالكامل في الاذن،، والحس امر معين

هناك قرينة اذا أتت فهمت واذا لم تات فهمت غيره

الذي يفهم بالقرينة هو المعنى المجازي والذي لا يحتاج الى قرينة هو الباقي على الاصل وهو الحقيقة

٣\_المجاز المستعملة،، الامثلة في الكتب المطولة

١، العلاقة السببية والعلاقة المسببة

العلاقة الماضوية /الامثلة في الكتب المطولة

\_القرائن يعرف بها المجاز المرسل

\_ان وجد علاقة غير المشابهة حينئذ يكون المجاز مرسل

وان كان يوجد المشابهة يكون حينئذ المجاز بالاستعارة

المجاز بالاستعارة، لفظ وضع في غير ما وضع له وهذا هو لب المجاز / الامثلة في الكتب المطولة

الكناية/ لفظ يحتمل

الكناية: لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادة المعنى الحقيقي

اختلاف العلماء في المجاز

هناك اربعة اقوال في المجاز

١، هناك من يقول الحقيقة والمجاز موجودان في اللغة العربية

وهذا قول جماهير اهل العلم من السلف والخلف في الكتاب والسنة وكلام العرب

٢- اول من انكرها ابو علي الفارسي وهو معتزلي

وشيخ الاسلام وابن القيم وابي اسحاق الاسفرائيني

س/ هل الخلاف بين من اثبته وبين من انكره هل يترتب عليه العمل

ج/ كلا، اذا طبق المجاز بقواعده الخلاف حينئذ لفظي

٣- قول لا يعلم لاحد من السلف وسط بين القولين / قال به الشيخ محمدا مين الشنقيطي

قال المجاز موجود في كلام العرب ولكن لا وجود له في الكتاب والسنة

وهذا القول ضعيف واما ان لا يوجد / الامثلة في الكتب المطولة

٤- قال ابن الجني اكثر اللغة مجاز ولا يوجد فيها حقيقة / وهذا القول باطل

لانه قال المجاز هو الاصل والحقيقة لا وجود لها

(الكاف في الاية ليس كشملة شيء) الكاف حرف جر زائد دل على معنى التوحيد لانها لم تدل على المعنى المراد منها وهو التشبيه

من ص ١٩٠ الى ص ١٠٢

تعريف الامر وبيان دلالة صيغة افعل

من اهم الابواب في اصول الفقه يتوقف عليها فهم اصول الفقه

شرع في لب مواضيع الاصول ما سبق كله مقدمات

الامر، هو عين اللفظ عندها هل السنة والجماعة

وقوله في الكتاب،، سمي سؤالاً،، وهذا من باب الاصطلاح وهذا لا اشكال فيه

الجويني من كبار علماء الاصول

اذا وجدت اصوليا يعرف الامر والنهي بالاستدعاء او الاقتضاء لا يخلو من حالين

١\_ اما ان يكون جاهلا لا يدري ما يقول

٢\_ اما ان يكون

فاذا وجدنا اماما مثل الجويني يعرفه بهذا التعريف اما ان يكون متكلم او اشعري

والاشاعرة كلام الله عندهم هو المعنى القائم بالنفس

اي لا يثبتون لله كلاما بحرف وصوت

لان الامر عندهم ليس اللفظ هو عين الامر، الامر عندهم هو الدال على الامر النفسي

حقيقة الامر عندهم والنهي هو الامر النفسي والنهي النفسي لذلك لا يعرفون الامر والنهي عندهم الا بالاستدعاء  
او الاقتضاء

الامر في اللغة والشرع هو عين اللفظ

الامر له تقسيمات كثيرة

حد الامر

هل يلزم فيه الامر الاعلى منه

هل يشترط فيه العلو والاستعلاء

الامر المطلق

صيغ الامر

الامر المجرد عن القرينة هل يفيد الفورية

هل الامر المجرد عن القرينة يفيد التكرار او لا يفيد

هل الامر بالشيء يستلزم النهي عن ضده

ما الذي يتحقق في صيغة أفعّل عند الاطلاق وما الذي يحصل اذا وجدت قرينة

هل ما لا يتم الواجب الابه فهو واجب

وما هي الاصول التي يجب عليها صيغ الانر

تعريف الامر، استدعاء وهو عندهن هو الامر النفسي



واللفظ الدال على الكلام النفسي عند الاشاعرة على ذلك يكون الحد الذي ذكره الجويني حد للأمر النفسي لذلك قالوا بنجث ومكر بخلق القرآن/، الامر عند الاشاعرة من الكلام النفسي

القول بالكلام النفسي باطل باجماع السلف

الاشاعرة معنى ذلك انهم يعبدون الها لا يتكلم

الكلام والقول اذا اطلق في الشرع لا بد ان يكون بحرف وصوت، اذا وجدت قرينة فلا باس ان نقول بها

اما اذا وجد في النفس لا يسمى كلاما يسمى حديث النفس

والذي لا يكون من مسند ومسند اليه لا يكون كلاما ومن هذا صيغ الامر

الامر استدعاء بالقول

استدعاء، هو ليس عين اللفظ وخرج به استدعاء الفعل

لان الاصل في الكلام هو القول المحض وما عداه مجاز، وهذا عند جماهير اهل العلم

والقول من الكلام والكلام منه الامر

الامر الاصل فيه ان يكون لفظا

عند الاطلاق لا بد ان يكون بالقول

النبي ( ) في رسائله الى الملوك كان يقوف اسلم تسلم

هذا امر (مجاز في اللغة ، حقيقة في الشرع)

س/لماذا حقيقة شرعية

ج/لانه صار حقيقة شرعية بالقول والفعل وما افاد فائدة القول

في اللغة لا يكون الاقولا وما عداه يكون مجازا

الادنى قد يامر الاعلى وان كان دونه رتبة

فالاستعلاء قد يوجد في الادنى

الصواب،، الامر مادل على طلب الفعل مطلقا من غير استعلاء ولا علو/هذان القولان ضعيفان

والامر متى ما كان من صيغته المعروفة فهو سواء كان من ادنى او مساويا او من اعلى قوله،، ممن هودونه على سبيل

الوجوب ليخرج من هو على سبيل الوجوب لانه لا يسمى امرا عندهم

ولكن الصحيح انه يسمى امرا في الشرع

يسمى امرا سواء كان في اللغة او الشرع،، لغة وشرعا

الامر يأتي للوجوب والندب شرعا

قوله،/اكفف نفسك يا بني عن الربا،، اترك الكذب يا بني،، طلب الامر للترك

مدلول عليه بغير كف،، تعريف ابن السبكي

طلب الكف على نوعين

مطلق الكف،، يشمل الامر والنهي

طلب كف خاص،، وهذا يشمل النهي ان كان بصيغة لاتفعل وان كان بصيغة افعل فهو امر

الامر والنهي لا يكون الا باللفظ

الامر على نوعين

امر بايجاد المطلوب

اما ان يريد به ترك صيغة افعال

افضل من تعريف ابن السبكي تعريف الشيخ محمد سعيد البحيري

الامر،/لفظ دال على طلب فعل غير كف مدلول عليه بغير كف وهذا اشمل حد واحسن تعريف للامر

تصدر التعريف ب (ما) بدل اللفظ

ما،جنس يشمل القول والفعل وما دل على معناهما

او نقول لفظ،،واللفظ نطق مفهم

التمني او الاستفهام لا يدل على الطلب

س/ لماذا لم يذكر جملة على وجه الاستعلاء

ج/ هذا غير وارد في لسان العرب

المعتزلة قالوا الامر على جهة العلو

اذا لم يكن من جهة العلو فهو ليس بامر/ عند جماهير المعتزلة

هناك فرق بين العلو والاستعلاء

العلو، صفة لنفس المتكلم

الاستعلاء، صيغة للكلام نفسه

وعليه يظهر لك الفرق، اذا امر العبد سيده

وإذا طلب العبد من سيده يكون على سبيل الالتماس والطلب

وهذا الالتماس لامشاحة في الاصطلاح

والالتماس يبين انه لا يدل على ان يكون الامر من العلو والاستعلاء

مثال/ امر سيده باستعلاء صار هذا امر عند من يشترط الاستعلاء ولا يكون امرا عند من يشترط العلو

اما اذا امر العبد سيده هذا يسمى امرا عند من يرى العلو

وهذه الاقوال ضعيفة

القول الثالث والراجح،، لا يشترط العلو والاستعلاء

يقابله انه يشترط العلو والاستعلاء لابد ان يكون في نفس الامر العلو والاستعلاء وهذا قال به بعض المالكية

القول الرابع،، جماهير اهل العلم لا يشترط فيه العلو ولا الاستعلاء

قالوا وهذا الشرط لا يعرف في لسان العرب والدلائل على هذه السيرة

مثال،، الاية في قصة فرعون مع السحرة،، ماذا تأمرون

القرآن افصح الكلام والكلام واضح وفرعون اعلى رتبة

وكذلك الآية عن ابليس،، «يأمركم بالفحشاء

وابليس اقل رتبة من بني ادم

الصحيح لا يشترط فيه العلو والاستعلاء هذا شرط باطل لم يدل عليه دليل

الندب،، امر في الحقيقة الشرعية

ص ١٠٤/ وصيغة الامر الدال على الامر النفسي عند المؤلف (افعل)

لان نفس اللفظ عندهم ليس هو الامر نفسه

الامر،، لفظ هل له صيغة،، نعم له صيغة / لفظ افعل دالة على المدلول على الامر النفسي

نفس الصيغة (افعل) عندهم ليس بامر ولا نهى انما الصيغة دالة عندهم على الامر النفسي

وهذه الصيغ،، الاوامر والنواهي،، عندنا هي حقيقة اهل السنة والجماعة،، اما عند المتكلمين فهي مجاز

وهذا ليردوا الكلام في نهاية المطاف الى الكلام النفسي

وهم غير متفقين فيما بينهم

خلاصة القول،، المعتزلة والجهمية افضل حالا من الاشاعرو في هذا الباب لانهم حرصوا ان القران مخلوق

فراحوا واستراحوا

الاشاعرة يقولون القران مخلوق والكثير منهم لا يكفر من يدوس على القران لانه عندهم في حقيقة الامر ليس

من صفات الله

الذي في المصحف ليس كلام الله وهذا شبه اتفاق لان الله عندهم لم يتكلم بالقران بل سمعه جبريل ولم يسمع

موسى صوت الله جل وعلا وانما يضيفون الكلام الى الله اضافة تشرية

قالوا اضافة تشرية

وليس اضافة صفة الى الموصوف

س/،اذن ما صيغة الامر

ج/ (افعل) وما اشتق منها اشهر الانواع

صيغة فعل المضارع اذا اقترن ب(لام الامر)، صيغة،، ليفعل

اسم فعل الامر

المصدر النائب عن فعله

صيغ الامر لها ثلاثة اصول

١،، اما ان يكون نوع الامر قرينة تدل عليه وهذا للوجوب قولاً واحداً

٢،، ان يوجز قرينة تدل على الندب

٣،، الامر المجرد عن القرائن كلها /الراجع تدل على الوجوب بالاتفاق

\_ الامر اذا اطلق يدل على الوجوب ولا يدل على الندب

الا اذا وجدت قرينة تدل عليه

ولا يقتضي التكرار على الصحيح

قوله الا اذا دل الدليل على قصد التكرار: هذا يقصده اي هذا امر اخر

في الشرح،،، ومقابل الصحيح انه يقتضي التكرار: هذا قول ضعيف

قوله ولا يقتضي التكرار،، بل يدل على الفور

المتن :: والامر بايجاد الفعل امر به :: هنا المؤلف يريد به الواجب بالواجب

وظاهر كلام المؤلف انه عقد هذا الباب للكلام على الواجب

الذي يدخل في الخطاب المؤمنون

والصبي غير داخل في الخطاب

والمرأة عندما يحدث لها عارض غير داخل في الخطاب مثل،، الحيض والنفاس

س/هل الامر يقتضي التكرار

ج،، الله سبحانه وتعالى امر بامر اذا فعل فقد التزم امر الله

ولا يقتضي التكرار مرة ثانية لان الاصل براءة الذمة لا في اللغة ولا في الشرع لا يقتضي التكرار

الا اذا اقتضى التكرار

الامر اذا كان معه قرينة تدل على الوجوب فهو للوجوب

واذا كان معه قرينة تصرفه الى الندب او الى الاباحة فهو الى ما صرف اليه بالاتفاق

اذا اطلق الامر ولا قرائن فانه للوجوب بالكتاب والسنة وبدلالة اللغة

س/هل يلزم ان تكون القرينة الصارفة للامر في نفس قوة النص

ج/جماهير اهل العلم قالوا لا يلزم

الظاهرية خالفوا جماهير اهل العلم قالوا يجب ان يكون مثله او اقوى منه

س/اذا كان الامر مجرد عن القرائن هل يقتضي التكرار

ج/يقتضي الوجوب ولا يقتضي التكرار على الصحيح واذا فعله مرة واحدة فقدمتثل العبط

اذا وجد قرينة تدل على التراخي فهو للتراخي قولاً واحداً

هنا هل اخذنا التكرار من نفس الامر

ج،،، كلا بل بقرينة

اذا حدد الامر بمدة،،، الاية /قم الليلة الا قليلاً

هذا تحدد فيه الامر (الزمن)

س،،، هل يقتضي الفور ام لا

ج،،، خلاف بين المتأخرين، بمعنى انه لا خلاف بين المتقدمين لان الشافعي لم غيره في الرسالة

ولا يقتضي الفور، هذا قول ضعيف وهذا خلاف قول الشافعي في الرسالة والام

كذلك اذا صرف الامر بقرينة الى الوجوب في هذا يعمل به بلا تاخير

مثل/الافطار للصائم،،، المسارعة بالافطار



زيادة القرينة في الامر تدل على التوكيد

الاصل في الامر انه للوجوب ولا يقتضي التكرار ويدل على الفورية الا اذا وجد قرينة تدل على الندب والاباحة والتراخي فهذا لانزاع فيه بين الاصوليين

قوله/ على ذلك بنى قول من قال يقتضي التكرار وقيل يقتضي الفور

لان الغرض منه ايجاد الفعل من غير اختصاص بالزمن الاول دون الزمن الثاني

قوله،،، وعلى ذلك بنى،،، من قال يقتضي التكرار يعني وجب ان يستوعب المأمور بالمطلوب ما يمكنه من زمان العمر حيث لا بيان لامد العمر

فاذا وجد بيان لامد العمر فهي للفوري لانزاع فيه بين هؤلاء وهؤلاء

في المتن ص ١٠٨/ من القواعد المهمة لانه يبنى عليها فهم كثير من الادلة

الامر يدل على الوجوب ويدل على الندب

ظاهر كلام الماتن عقد هذا الباب للكلام على الوجوب والامر بالشيء امر بما لا يتم الا به

سواء كان هذا على سبيل الواجب او الندب

الامر قسمين

١، امر يدل اصالة على مقصود واجب مقصود اصلي

٢، واجب غير مقصود بذاته بل هو تابع للاول

والمندوب، مقصود غير اصلي تابع للاول

اربعة انواع

كامرالله بالصلاة والامر حينئذ على الوضوء / واجب

١، ما دل عليه بصيغته نقول هذا واجب اصلي مقصوظ بذاته

٢، وما توقف عليه لما لم يدل عليه حينئذ هذا مقصود لغيره للواجب

الاصلي سواء دل عليه دليل خارجي او لم يدل

مثال، المؤلف في الوضوء قد دل عليه دليل عام ودليل خاص حينئذ لا اعتراض على المؤلف

شراء الثوب لستر العورة دل عليه دليل حينئذ ستر العورة واجب

س/ ما الدليل على ستر العورة

ج/ نقول لا دليل على ستر العورة فاذا توقف ستر العورة على شراء الثوب مع القدرة مطلقا، حينئذ شراء الثوب

واجب

الواجب عكس الوجوب

(ما لا يتم الوجوب الا به فليس بواجب) عكس القاعدة

مثل، الزكاة ليس عندك ما تخرجه فليس عليك زكاة

ص ١١٠

خلاف بين الاصوليين هل الصحة والقبول بمعنى واحد

الذي عليه الجمهور انه قد يترادفان وقد يتغايران /العلاقة بينهما ان الصحة اعم من القبول

اذن العلاقة بينهما (العموم والخصوص المطلق)

الصحيح قسمان

١، صحيح مقبول

٢، صحيح غير مقبول

اذن اذا نفي الصحة نفي القبول

نفي القبول لايعني نفي الصحة

لان القبول اخص من الصحة

مثال/اذا قلنا هذه العبادة صحيحة او هذا العقد صحيح

فالصحيح المقبول من العبادة والعقد الذي وجد فيه الشروط وانتفت عنه الموانع حينئذ نقول هذا صحيح مقبول

اذا قلنا صحيح غير مقبول، يراد بغير مقبول نفي الثواب المترتب على العمل

او الى مانع من الموانع كان القبول والصحة بمعنى واحد

وذا كان نفي القبول يعود الى معصية تتعلق بهذا العبادة او العمل قام ليس تقوم على شرط من شروط او مانع من

موانعه وانما قارنت هذا العمل كان نفي القبول بمعنى عدم وجود الثواب والصحة حينئذ تعود على صحة الشروط

وانتفاء الموانع

ص ١١١

من يدخل في خطاب الله ومن لا يدخل

هذا يتناول افرادا ولا يتناول اخرين

خطاب الله يتعلق بالمكلفين المؤمنين هم اول المخاطبين باوامرالله الا الذين استثناءهم

التكليف تتحمل ما قاله المبتدع (المجبرة)

الاجبار،،الزام ما فيه كلفة ومشقة ولا اختيار للعبدوهذا باطل لايريده الاصولين وقد يريده بعضهم

التكليف،،الزام ما فيه كلفة او الزام ما فيه مشقة وهذا لاينا في التكليف ان تعنل عملا وانت فيه ومقبل على الله

وهذا التكليف لايدخل فيه بعض الاشخاص (الساھي والصبي والمجنون والنائم)هؤلاء غير داخلين في التكليف

لانتفائه عنهم

مثل،،المكروه انت مكلف بتركه وليس فيه مشقة بعض المندوبات فيه من المشقة ما هو اعظم من الواجبات

/قيام الليل /فيه مشقة

ولامشقة فيه في الصلاة الواجب

صيام يوم وافطار يوم

بعض الامور والنواهي قديكون فيه مشقة وهي تكليف

الساھي،،نوع من النوم من حيث اللغة

الساھي،،الناسي،،الاية ربنا لاتؤاخذنا ان نسينا،،،الخ/

الحديث في النوم،،النوم يدخل فيه الساھي (من نسي صلاة،،،الخ)حال النسيان ليس مكلف

الاحسن ان نقول كل من الناسي والنائم مكلفان كذلك السكران والمغى عليه لكن لديهم عذر

وما هو العذر (النسيان او النوم)

المتن /الكفار مخاطبون بفروع الشريعة)

مسألة خلافي،،، الجماهير ان الكفار يدخلون في خطاب الله وهذا هو الصحيح

بمعنى انهم يجب ان يسلموا ثم يصلوا ويؤدوا الزكاة

الاية/يا ايها الناس اعبدوا ربكم/،لفظ عام يشمل جميع الناس

المسلمون سيسالون عن المباحات يوم القيامة

من ص ١٠٦ الى ١١٥

الترك،،، المقصود به الترك المقصود لا الترك المتصور

الترك نوعان

١،، مقصود

٢،، غير مقصود

الذي يريده اهل العلم في هذا المقام هو الترك المقصود الذي يصاحبه النية

والترك فعل كما بيناه

ولكن الشارح لا يريد به ،،،الفعل،،، كما نص على ذلك في البرهان

قوله /، ممن هو دونه على سبيل الوجوب،، كما فعل في الامر وهنا،، نحد،، كما قلنا في الامر

فنقول،، ما دل على طلب كف من غير كف بمعنى كفى

شرح الحد،،

قوله،، ما،، جنس يشمل كل شيء يحيطه

لنحترز به عن قول المتكلمين لانه نفي

قوله،، غير كف،، خرج به ما دل على النهي بغير صيغة النهي

لا يلزم النهي ان يكون من جهة الاستعلاء كما بيناه في الامر

مثل/دعاء العبد ربه لا يكون نهيا

ربي لاتفعل بي كذا وكذا او اغفر لي هذا في اللغة اما بحسب فعل العبد هذا دعاء،، امر،، نهى،،

س/هل النهي عن الشيء مطلقا يدل على الفساد المنهي عنه

ج/نعم يدل على فساد المنهي عنه

س/اذا فسد المنهي عنه هل هذا مطلقا

ج/هذا فيه تفصيل /الجواب في الكتاب في العبادات /، صلاة الحائض في المتن

س/هل النهي عن الصلاة في الاوقات المنهية عنها لاي علة

ج/لانه وافق عبادالشمس

هل النهي هنا عن العبادة او لامر له (الصلاة في الاوقات المكروهة)واللازم هنا خارجي

عندنا لازم وعندنا ملزوم هذه من مباحث الدلالة وهي من المباحث التي لابد فهمها فهما جيدا

الدلالة نوعان

١، دلالة لفظية

٢، دلالة غير لفظية

ثم كلا من اللفظية وغير اللفظية

تكون عقلية وطبيعية ووضعية

فتصير الانواع ستة

الذي نريده هنا اللفظية وغير اللفظية هذه معروفة

١، العقلية كدلالة البناء على الباني دلالة الدخان على النار

غير عقلية غير لفظية لانه لا لفظ فيها

٢، طبيعية /عادية /وهذه تكون في النعوت والصفات /كدلالة حمرة الوجه على الخجل/اي لا يوجد فيها لفظ

٣، وضعية، كدلالة المحراب على القبلة، الاوقات من شروق الشمس الى الغروب دلالة لكن ليس فيها لفظ

/لفظ النهي /

اللفظية ثلاثة انواع

١، عقلية

٢، طبيعية

٣، وضعية

وهذا الذي يبحث فيها المناطقة يبحثون في الوضعية الخاصة

١،،العقلية،،تسمع الصوت ولاتشاهد احد فانك تعرف بدلالة العقل لابدمن منادي ينادي عليم

٢،،الطبعية،،كدلالة السعال على الم الصدر دلالة الانين على المرض وهذا لايبحث فيها المناطقة فقط

٣،،الوضعية،،نحتاجها كثيرا في اصول الفقه كدلالة الالفاظ على المعاني وهذه في نفسها ثلاثة انواع

١،،اما ان يدل اللفظ على تمام المعنى الموضوع له

٢،،اما ان يدل على جزئه

٣،،اما ان يدل اللفظ على تمام لازم له

ان دل على تمام المعنى الموضوع له فهي دلالة وضعية مطابقة

مثل دلالة الانسان على الحيوانية والناطقية الحيوانية /الحياتية/

كذلك قد تكون شرعية وهذه تاتي عليها انواع المجاز التي تحدثنا عنها

١،،لابدان يكون دلالة قطعية مطابقة شرعية

٢،،لابدان تكون دلالة وضعية مطابقة لغوية

٣،،لابدان تكون دلالة وضعية مطابقة حقيقة

فتصير القسمة اثني عشر

لكن هنا نتحدث عن المطابقة الشرعية

مثل\_دلالة الصلاة على العبادة

دلالة اسماء الله على ذات الرب وعلى الصفة التي يتحملها هذا الاسم وانت في هذا ترد على المتكلمين لانهم قالوا كل

اسم يدل ذات الرب



٢،، دلالة اللفظ على جزئه /، دلالة التضمن

مثل دلالة الانسان على الحيوانية او الناطقية او دلالة لفظ على الجدار اذا دل اللفظ على جزئه فهذا دلالة التضمن

اذا دل اللفظ على امر خارج ليس على تمام معناه ولا على جزئه بل يدل على امر خارج عن معناه

حيث اذا كان هذا المعنى لازما لزوما ذهنيا هذه تسمى بدلالة الالتزام او دلالة اللزوم

مثل،، لفظ السفينة تدل على الماء تدل على الماء بدلالة الالتزام لان السفينة لا تسير الا على الماء عرفت منه لفظ

الماء عرفتھا لامر خارج عنه

دلالة لفظ الفهد على السرعة

هل دل نفس اللفظ على السرعة

ج/كلا،، هذه تسمى بدلالة الالتزام

هذا معنى قوله لامر لازم ها هنا خارجي

تعريف،، الدلالة،، لزوم امر لامر حيث يفهم

او الدلالة،، فهم امر من امر اخر سواء فهم بالفعل او لم يفهم

نفس اللفظ يسمى دالا

ما الدال،، اللفظ

ما يكون لازما من اللفظ هذا يسمى لازما

هذا اللازم الذي يلتزم انفكاكه عن الشيء

الذهن لا يتصور هذا الشيء الا واللازم معناه

كما قلنا في لفظ الاسد للشجاعة

والسفينة للماء

: والملزوم، هو المعنى المطابق

قال الشارح لامر لازم، كصوم يوم النحر والصلاة في الاوقات المكروهة،،اللازم خارجي

ان كان اللفظ في الذهن والخارج فهذا لانبحث فيه لان

مثال/،لفظ الاربعة يدل على الزوجية نعم لانه يقبل القسنة على اثنين عقلا وخارجا

هذا يسمى بلازم في الذهن والخارج

العقل دل على هذا المعنى وكذلك قد يكون الذهني لازما فقط ولا وجوده في الخارج

مثل لفظ الاعمى تفهم منه البصر

من اين عرفنا لفظ البصر هل عرفناه من الخارج

الجواب،،كلا لانه لازم ذهني لانه لا وجوده في الخارج

فنحن حينئذ لانعرف معنى العمى الا ان نعرف معنى البصر والعكس

اذا اطلق احد اللفظين عرف الامر

قد يكون اللازم خارجيا هنا

/،كالصلاة في الاوقات المكروهة/اللازم قد يكون في الخارج لا وجود له في الذهن

مثلا،،الغراق نحن جميعا نعرف الغراب ولا يكونوا لا اسود والعقل لا يمنع ان يكون لونا اخر

الصلاة في الاوقات المكروهة نهي عنها لامر خارجي /،وهي موافقة عباد الشمس/

الامر بالشيء نهي عن ضده

اي الامر النفسي بالشيء نهي عن ضده

وهذا فيه تناقض عجيب لو قال المتكلم،،اسكن،،كان النهي له للتحرك او لاتتحرك كان امراه بالسكونز

هذه من المسائل التي اخترعها المتكلمون ابتدعوا بدعة ثم رتبوا وعليها مسائل اخرى فقالوا هل الامر بالشيء نهي عن ضده

(الامر بالشيء هو نهي عن ضده)

(النهي النفسي بالشيء امر بضده)

ولديهم اقوال متناقضة في هذه المسألة الذين قالوا بالكلام النفسي وهذه الاقوال كلها باطلا

لانه لا يكون الامر بالشيء نهي عن ضده

ولا يكون النهي بالشيء امر عن ضده

لكن الامر بالشيء يستلزم النهي عن ضده او عن اضداده

كذلك النهي عن شيء امر بضده

مثل/حديث صل قائما هذا يستلزم النهي عن الصلاة قاعدا او مضطجعا وهذا محاف

متى استلزم الامر النهي عن ضده او النهي يستلزم الامر بضده وجب العمل به

عندنا المفهوم وعندنا المنطوق

لانه ربما يكون الضد غير مفهوما

مثل/الامر بالركوع يستلزم النهي عن السجود قطعا لا لكن يستلزم النهي عن الركوع

طيب هل له ضد

نقول السجود ليس ضد الركوع وانما هو ترك الركوع

ونقول في الامر الامر بالركوع يستلزم النهي عن السجود حال الركوع

لكن يستلزم النهي المطلق عن السجود لان المنطوق غير مفهوم

كذلك الامر بالسواك هل تركه يستلزم الوقوع في المكروه

الجواب /لايستلزم من ترك المندوب الوقوع في المكروه

س/هل مطلق النهي يقتضي التحريم

ج/نعم يقتضي التحريم وينبغي ان لاينازع فيه ولايفهم من لسان العرب غير هذا

ان مطلق النهي يفيد التحريم ويعقاب عليه فاعله

الا اذا دل الدليل من باب التحريم الى باب الكراهة

ان عاد النهي الى امر خارج عنه فانه فيه تفصيل

الاصل انه لايقضي الفساد عنه اصحاب القول الثاني الشافعية

من ذلك البيع يوم الجمعة بعد النداء ليس بفساد بمعتمد على المذهب

لماذا لانه طلب الكف عنه لم يعد على نفس البيع وانما يعود على الصلاة

الشافعية قالوا هنا عاد الى خارج عنه فانه لايقضي الفساد لذلك البيع عندنا صحيح

وهذا القول على التحقيق ضعيف

لان الحديث لم يستثنى شيء

من ص ١١٦ الص ١٢١

اصل العام ،، ثلاثة فصاعدا ،، قول الجمهور

قوله عم، شمل

المثال،، عممت زيدا وعمرا بالعطاء،، مثال غلط  
ومثال عممت جميع الناس بالعطاء،، مثال مستقيم

الجميع،، هي دلالة على الجميع والاجتماع ولبس على الكلية  
الكل،، اشارة للكلية وتحمل في معناها الفردية ايضا

الاسماء المبهمة كمن فيمن يعقل وما فيما لا يعقل /مباحث نحوية

ما التعجيبة،، لا تفيد العموم

والاسماء المبهمة كمن فيمن يعقل،، الافضل ان نقول فيمن يعلم

وأى،، مطلقا اي الانواع كانت تفيد العموم

علم اصول الفقه،، علم لا بد منه لطالب العلم لفهم كتاب الله وسنة نبيه

المتن/ماعم شيئين فصاعدا/،من غير حصر/هذا التعريف اشتهر عند المتأخرين

لابدان يعم اكثر من شيئين

قوله،، ما /الافضل ان نقول،، اسم او نقول،، لفظ

تعريف العام،،اللفظ الواحد المستغرق لجميع ما يصلح له وصفا واحدا دفعة واحدة بلا حصر

العموم من مباحث الالفاظ

تقييد اللفظ،،بالاسم لان الافعال لاتاتي بالشمول والعمومية

الواحد،،احترازا عن اللفظ المركب

المستغرق،،الذي يتناول ويستوعب جميع الافراد كما في مثال المؤلف في المتن

فخرج به جميع الالفاظ التي لاتخصه

خرج به اللفظ المهمل

خرج به العام الذي اريد به الخصوص

بحسب ما وضع له،،هذا خرج به اللفظ الذي لم يوضع وضعا واحدا بل وضع لاوزاع متعددة

خرج به اللفظ المشترك اللفظي

الاشترك،،الذي يدرس هنا في المعاني هو الذي نريده هنا

اي يتحد اللفظ ويكثر المعنى

مثل لفظ /العين/ يختلف في الاشتراك في باب الكلي والجزئي

وهذا العين لابد من فهما

ولبس المراد بالاشترك الاشتراك المعنوي انما نريد الاشتراك اللفظي اي ان يتحد اللفظ ويتحد المعنى لفظا هذا  
خرج بالبحث حينئذ لا يكون هذا قد وضع وضعا واحدا

فلو دل على عدة معاني فهل نقول ان هذا عام ليس بعام لانه ليس وضعا واحدا  
وانما وضع لاكثر من معنى

تعريف الشيخ اراد به اخراج اللفظ المطلق لانه يدل على العام

لان المطلق عموم بدلي وليس شمولي

كذلك خرج به النكرة في سياق الاثبات لانته ليست من الفاظ العموم

كذلك خرج به العلم الشخصي الجزئي

قوله بلا/، حصر،/ خرج به الفاظ الاعداد لانه بحصر

العام،، لا بد ان يتناول اثنين فصاعدا بلا حصر فاذا حصر الاعداد لم يكن عاما

(ندرس العموم من حيث الحقيقة اللغوية)

كان الافضل ان يذكر /، انواع العام/ قبل الالفاظ

انواع العام

١، عام محفوظ/ هذا الذي يقى على بابه لم يخص وان زعم بعضهم انه دخله التخصيص / هذا باطل

٢، عام مخصوص /، عام دخله التخصيص /، سورة العصر، علامة /أل الاستغراقية/، ان يحل محلها لفظ /كل/

٣، عام اريد به الخصوص /الظاهر عام لكن اريد به شيء مخصوص

مثل،،الاية (الذين قالوا لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم،،،،الخ)

س/هل كل الناس قائل

ج/كلا،،هذا عام اريدبه الخصوص

س/هل العام الذي اريدبه الخصوص هل هو مجاز الذي يقول من المجاز المرسل لان العلاقة ليس فيه تثنية

لكن العام المحفوظ هذا حقيقي لايقبل الشك

١،،عام محفوظ،،حقيقة لايقبل الشك

٢،،عام مخصوص،،الجمهور على انه عام

٣،،عام اريدبه الخصوص،،هذا فيه نزاع الذي يقول به /يقول المجاز المرسل

يريدالمؤلف بكلامه /العموم

ينقسم الى

ظاهري ونصي

الذي نريده بالبحث ها هنا الظاهري

لماذا لان هذا يحتمل ان يخرج منه الفاظه لانه قد يخرج وقد لا يخرج

يريدالمؤلف هنا العموم الظاهري

اما العموم النصي هذا الذي يسمى بالعموم الصريح لا يخرج شيء من افراده



العموم الظاهري له الفاظ /، كل وعام

الفاظ العموم اربعة ونزيد عليه / كل وعام/

مثال ،،، كل/ تدمر كل شيء بامر ربها / لكنها لم تدمر السموات والارض ومساكنهم /، عموم ظاهري لانه قد يخرج جميع الافراد او بعضهم

لفظ /، الجميع /، ان الله يغفر الذنوب جميعا

المعنى عام لكنه لا يغفر الشرك

الجميع عموم ظاهري فخرج به الشرك

كل اقوى لفظ في العموم

الفاظ العموم اربعة

الانسان ،، دخلت عليه / الالف واللام / حينئذ دلت على العموم

لفظ انسان مفرد دخل عليه الالف واللام ،، دلت على العموم

دليل ذلك يجوز ان تحل محل الالف واللام لفظ /، كل

اسم الجمع المعرف باللام ،، المراد بالجمع المجموع من اطلاق المصدر واردة اسم المفعول

يراد به على سبيل التيسير ستة اشياء على ما ذكره المؤلف ويراد به اسم الجمع الجتسي ويراد به جمع التكسير

و جمع التكسير المذكر و جمع التكسير المؤنث و جمع المذكر السالم و جمع المؤنث السالم

كل هذه الانواع من الجمع اذا دخلت عليه الالف واللام دلت على العموم

هو قال اسم الجمع فيه تقصيو او هو مفيد لطلبه العلم

اسم الجمع مادل على اكثر من اثنين لكن لا واحد له من لفظه

الفرق بين الجمع واسم الجمع

١، الجمع، له واحد من لفظه

٢، اسم الجمع لا واحد له من لفظه

اسم الجنس الجمعي هذا هو الذي يفرق بينه وبين مفردة بالتاء

ولا يكون حينئذ ما فيه التاء دالا على الجمع

مثل ،، بقر،، بقرة / شجر،، شجرة

التاء في الغالب تكون في المفرد

بقرة ليس بمؤنث وانما نفرق بين جمعه ومفردة بالتاء

البقرة قد تكون مؤنثة مذكرة لذلك حصل خلاف بين المفسرين

في قصة / نملة /، هل هي مذكرة ام مؤنث

وهذا الاختلاف له علاقة بعلم النحو

الصحيح انها مؤنث

التاء غالبا تكون في المفرد

ولكن قد تكون في الجمع

وقد يفرق بين المفرد وجمعه بالياء اسم الجنس الجمعي

مثل،، روم،، رومي

زنج،، زنجي

وكذلك جمع التكسير اذا دخلت عليه /ال/ تفيده العموم

جمع تكسير المؤنث اذا دخلت عليه ال تفيده العموم

جمع مذكر السالم / جمع مؤنث السالم

هذه الستة تدل على الجمع اذا دخلت ال على واحدة من هذه الانواع تفيده العموم

س/هل،،ال،، اداة للتعريف

ج/قولان لاهل العلم

١،ل/هي اداة للتعريف

٢،الراجح والمشهور /أل/ اداة للتعريف

هو اشارة الى القولين بقوله/

١،الاسم الواحد المعرف ب/ال/ الالف واللام

٢،اسم الجمع المعرف باللام

قاعدة،، الضمائر لا تعود الا على الاسماء

مثل،، جاء المكرم زيد/ (ال) بمعنى الذي

ال/ المعرفة تكون على نوعين

١،، العهدي

٢،، الجنسي

١،، العهدي على ثلاثة انواع

١،، العهد الذهني

٢،، العهد الذكري

٣،، العهد الحضورى

١،، الذهني/ اذ هما في الغار/ الغار الذي كان مع ابي بكر

٢،، الذكري /، تسبق بنكرة ثم تعاد معرفة / مثل،، اشترت بيتا ثم بعت البيت

٣،، الحضورى/ الاية ،، اليوم اكملت لكم دينكم /اي اليوم الحضورى

كل (ال) تقع بعد اسم الاشارة فهي للعهد الحضورى / قاعدة

مثل/ هذا الرجل ،، هذا الكتاب

ال/، الجنسي على ثلاثة انواع

١،، ال لاستغراق الجنس

٢،، ال لاستغراق صفات الجنس

٣،، ال،، لبيان الحقيقة

١،،ال لاستغراق الجنس،،هي التي تحل /كل،،محلها حقيقة كما في مثال سورة العصر

٢،،ال،،لاستغراق صفات الجنس،،علامتها ان يحل محلها /كل،،لكن على سبيل المجاز لاتدل على العموم لانه هناك مانع يمنع من ارادة المعنى الحقيقي

مثل،،انت الرجل كرما/اي انت كل رجل كرما/هذا عموم ظاهري

هل اراد كل الرجال لدينا قرينة تمنع من هذا

معناه /كرم الرجال على سبيل المبالغة

ف(كل) يصح ان تحل محل ،،ال،،على سبيل المجاز

٣،،ال،،لبيان الحقيقة لا يصح ان يحل محلها ،،كل،،لاحقيقة ولا مجازا

مثل/وجعلنا من الماء كل شيء حي /اي من حقيقة الماء

الرجل افضل من المرأة /اي جنس الرجل افضل من جنس المرأة

ملاحظة/ال،،تدخل على الموصولات تكون زائدة لازمة او زائدة غير لازمة /كالتى تدخل على الاعلام

ال،،الاستغراقية اذا دخلت على المفرد او على الجمع فانها تعم

وقلنا المفرد نريد به هنا المفرد في باب الاعراب عند النحاة /مثلنا بالانسان

ال،،اذا دخلت على المثني ،،تعم،،

المستثنى المخلي ب(ال)الاستغراقية تعم

مثال/،تجمعوا بين الاختين الا ما قدسلف

فهذا بين كل اختين فهذا يعم جميع الاخوات

كذلك يستفاد من العموم /الجمع المنكر والمضاف الى المعرفة

مثال/الجمع المنكر،، سأعتق عبيدي

كذلك يستفاد العموم والمفرد الى المعرفة يكتسب العموم وان لم يدخلها ،،ال،،

لكن يستثنى منه اذا كان الاسم او الجمع او المستثنى له حقيقة شرعية

اذا كانت له حقيقة شرعية ودخلت عليه ،،ال،، لا تفيد عموما لانه له حقيقة شرعية

لان العموم دلالة لفظية

وهذا اللفظ دخلت عليه ،،ال،، صارت له حقيقة شرعية فلو دل على العموم فحينئذ نقدم الحقيقة الشرعية على

الحقيقة اللغوية

مثل /حديث ،،مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم

ف(ال) للعهد الذهني

الاسماء المبهمة /مثل /١،،اسماء الشرط

٢،،اسماء الاستفهام

٣،،الاسماء الموصولة

الاسماء المبهمة تحتاج الى غيرها لتظهر معناها لتزيل عنها الابهام

الاحرف المصدرية لا تفيد العموم

في المتن/(من) تادبا مع الله نقول للعالم ولغير العالم، ويستقيم الكلام وهذا احسن

ما،، التعجبية لاتفيد العموم

ما،، النكرة لاتفيد العموم

ما،، الزائدة لاتفيد العموم

ما،، الاستفهامية،، شرطية موصولة تفيد العموم

ما،، الكافة لاتفيد العموم

ما،، المصدرية لاتفيد العموم

المتن/، لا في النكرات /، من الفاز العموم لكن بشرط لم تدخل عليها (من) الزائدة

واذا دخلت عليها (من) الزائدة حينئذ تكون نسا في العموم

س/ ما الفرق بين ان يكون نسا في العموم والعموم الظاهري

ج/، ١، اذا كان نسا في العموم لا يحتمل خروج بعض الافراد

٢،، اما اذا كان العموم الظاهري قد يخرج بعض الافراد الا اذا سلط على النكرة (لا) النافية وكانت النكرة مبنية على

الفتح

مثل/ لا اله الا الله

وان لم ندخل عليها(من)فانها نص في العموم لماذا لان اسم،،لا،،مبني على الفتح

لا/هنا لنفي الجنس

اذا بنيت النكرة على الفتح فهذا نص في العموم /وفيها خلاف بين النحويين /

كذلك النفي/يشمل،،ما،لن،لم،لما،ليس،،التي للنفي

كذلك،،من،،الزائدة تدخل على،،ما وليس،،تكون نصا في العموم

النكرات اذا سلط عليها الفتح افادت العموم (جميع النكرات)

كذلك،،لم،،لما،لن،تدخل على المضارع

اذا دخلت على المضارع فالنفي حينئذ يختلف معناه عن،،ما،او ب،،لا،،

مثل سورة الاخلاص/والاية،،لن نبرح عليه عاكفين

ليس،تدخل على الجملة الاسمية والفعلية

وهي فعل على الصحيح وقد تكون حرفا

بمعنى تأتي فعلية وتأتي حرفية

مثل /ليس احد في الدار

ليس يقوم زيد/هنا حرفية،،الفعل تدخل على الافعال /حرفية بمعنى،،لا،،

الافعال لا توصف بالعموم لان الافعال كلها من قبيل المطلق



فيها استغراق لكن استغراق بدلي وليس شمولي

كذلك اقبل النبي () من نحو بئر فلقية رجل فسلم عليه فلم يرد عليه حتى قام على الجدار فمسح بيده ووجهه ثم  
رد عليه السلام

حينئذ اقبل مرة لم يتيمم من كل الجدار

هذا لا يدل على العموم

س/هل هنا يترتب عليه شيء

ج/نعم يترتب عليه خراب بيوت

ملاحظة،،،الفعل يدل على وقوع الحدث مرة واحدة وعمومه بدلي

مثال/لو قال رجل لزوجته اذا خرجت من الدار فانت طالق

او قال اذا خرجت زوجتي من الدار فهي طالق

ج/ناخذ القولين /،للتمثيل اي مثال

لو خرجت من البيت فهي تطلق طلقة واحدة لماذا لان الفعل لا يدل على العموم

لو كان الفعل للعموم لو خرجت ثانية لطلقت طلقة ثانية

واذا خرجت مرة ثالثة طلقت طلقة ثالثة هذا الفرق بين القولين

لان الاصل في الافعال لاتدل على العموم

لكن اذا دل قرينة على العموم حينئذ يتقين ان نأخذبه

من ص ١٢٢ الى ١٢٩

الخاص والتخصيص

قوله/فالمتصل،،هي اكثر من ذلك ولكنه اختصر على هذه الثلاثة

والشرط،،عند النحاة،،او باحدى اخواتها (ان) وهي اداة من ادوات الشرط

والمثال في الكتاب /من التخصيصات المتصلة،،تخصيص بالصفة

الخاص،،

لغة،،المنفرد

الخاص،،اسم فاعل من باب خص يخص

هنا الخاص اسم فاعل ولكن اريد به التخصيص المعنى المصدرى

(التخصيص وصف للفعل نفسه)

الخاص،،ما لا يتناول شيئين

تعريف الخاص /اصطلاحا،،لفظ ما لا يعم اكثر من واحد او عم مع حصر

ما لا يعم اكثر من واحد يدخل فيه النكرة والعلم لانه يدل على الواحد

مثل،، رأيت زيدا،،،هذا خاص زيد واحد

مثال،،، رأيت رجلا / هذا من باب الخاص لانه يعم أكثر من واحد

او مع حصر،،، يشمل كل،،، عم،،، مع حصر،،، مثنى، جمع،،،

بشروط ان بتجرد عن،،، ال،،، الاستغرافية

ما يزيد على الواحد،،، يشمل الواحد والاثنين والثلاثة،،، وهذا خرج به،،، المثنى والجمع،،، المجردان عن

،،، ال،،، الاستغرافية

يشمل اسماء الاعداد لانه يعم لكن مع الحصر

كل لفظ عم مع حصر فهو من قبيل الخاص

احسن من تعريف المؤلف للخاص

الخاص،،، قصر العام على بعض افراده

اذن يمكن ان نقول عندنا خاص وعندنا مخصص وعندنا تخصيص وعندنا مخصص

كل ما كان من التخصيص لابد ان يوجد فيه هذه الاركان الاربعة

١،،، الخاص،،، وصف للفظ

٢،،، مخصص،،، فاعل التخصيص / المخصص عند الاصوليين هذا دليل التخصيص

لذلك نقول هذا الدليل لعموم دليل كذا وكذا

٣،،مخصص،،اسم مفعول،،وقع عليه التخصيص لانه اسم مفعول

٤،،تخصيص،،الذي هو الفعل هذا وصف للفعل نفسه اذا اطلق على المخصص الذي هو الدليل هذا من باب  
المجاز

اربع مصطلحات لا بد ان توجد في كل نوع مخصص

اذا جاء نص عام او نص خاص فلا بد من تخصيصه على بعض افراده

المتن/فاقتلوا المشركين،،اللفظ دال على قتل كل المشركين

نقول،،كلا،،لان هناك ادلة تدل على ان المشركين الذي بيننا وبينهم معاهدة لا يقتلون والذي لا يقتل والمستأمن  
كذلك واهل الذملة لا يقتلون

هنا العام يعم كل الافراد سوى ما استثناه الشارع

هذا ما اراده المؤلف والشارح من هذا المبحث

قوله،،اخرجنا بعض افراده،،ماهذا الاخراج

نقول اخراج حكيم

لان لفظ المطلقات لفظ عام يشمل جميع المطلقات

س/كيف اخرجنا بعض الافراد

ج/نقول اخرجنا بعض الافراد اخرج حكيم

بدليل شرعي لاننا نسميه ولا اشكال من حيث اللغة (مطلقة)

من حيث الحكم نقل هذه خرجت من عمومي اللفظ اخرج لغوي،، كلا،، بل حكيم

المخصص قسمان،،

١،، متصل

٢،، منفصل

ما الضابط بينهما

ضابط المتصل لا يستقل بنفسه بمعنى انه يوجد النص الخاص والعام / والعصر ان الانسان،،،، الخ/ هذا العام جاء

بعده تخصيصا متصلا وهي قوله (الا الذين امنوا وعملوا الصالحات)

الاستثناء،، هو من التخصيص المتصل

حصول جملة الجواب مرتبة على مضمون جملة الشرط/ تعريف الشرط / حينئذ ادوات الشرط متى وجدت فهي

تكون من المخصصات (التخصيص)

ادوات الشرط التي تدرس في النحو/ مبحث نحوي،،، يراجع ادوات الشرط فيه

الوصف عند الاصوليين اعم من الصفة عند النحويين

انهم يريدون فيه ثلاثة اشياء

(الحال،، البديل،،، النعت) كلها اوصاف

حينئذ له مصطلح خاص حتى تفهمه بما يريدون لا بما تريد

تفيد بالصفة /الاية /فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون/قوله،،الذين هم،،تخصيص بالصفة مع  
صلاتهم ساهون

هذا جمع معرف ب/ال الاستغرافية /لكن ورد بعده التخصيص بالصفة ،،النعته،،

الاستغرافية ،،لابد من اتصال الصفة بالموصوف

هناك شرط زائد الا تخرج الصفة مخرج الزائد

الاية،،وربائبكم اللاتي في بيوتكم،،الخ/هذا خرج مخرج الغائب ،،هذا صفة

ملاحظة ،،عندنا هنا الصفة تخرج مخرج الزائد هذا اذا وردت لا يؤخذ به

،،الحال /ومن يقتل مؤمنا متعمدا ،،،،الخ/

،،،،يقتل ،،،،افعال نكرات تعم كل قاتل

،،،،مؤمنا/عموم

،،،،متعمدا،،،،حال كونه معتمدا/التخصيص بالحال يدخل المتعمد/

قوله ،،،،يقتل ،،،،هناك خصص بالحال

،،،،البدل ،،،،الاية ( ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا/

١،،لله على الناس،،على كل الناس

٢،،من استطاع اليه سبيلا/هذا صنف من الناس اي بعض الناس

هذه الثلاث تسمى بالمخصصات المتصلة

وما ياتي بعده تسمى بالمنفصل/

الاستثناء،،تعريف الاستثناء من التعريفات الفاسدة يترتب عليه اشياء فاسدة

مثال،،جاء القوم الازيدا،،اي كل القوم اراد بالمجيء هنا اسم جمع /الجمع عند الاصوليين يختلف عن الجمع عند النحويين

يشمل ستة اشياء منها

١،،اسماء الجموع،،اسم الجمع يدل على دلالة الجمع ولكن لا واحده من لفظه

تعريف اخر للاستثناء /اخراج ما لولاه لوجب دخوله

هناك فرق بين التعريفين

تعريف المؤلف مع شهرته يلزم منه لوازم باطلة ابن القيم فصل القول في الرد على الاصوليين في هذه المسألة في كتاب بدائع الفوائد

اذا ترتب على القول لوازم باطلة حينئذ لا بد ان يكون هذا الحد باطلا

مثال/قام القوم الازيدا /القيام كلكم يعرفه على ما قاله الشارح وجماهير الاصوليين المتأخرين

زيد كان داخلا في القوم ابتداء حال القيام

بل نقول ،،، قام القوم بعد القيام هذا مصدر سيال يقع شيئاً فشيئاً

لو كان داخلا في القوم حال القيام لكان الاستثناء مثبتا لعدم قيامه فيكون داخلا في قيام القوم ثم لم يقم

فلو كان قد قام فكيف لم يقم

لو كان داخلا في قيام القوم ثم حكمنا له بعد القيام

س/ فكيف قام ثم حكمنا له بعدم القيام

فهذا اول لازم باطل يلزم منه تناقض

قد لم تفهم هذه جيدا او معلقة

اوضح من هذا المثال ،،، ما يأتي في كلمة التوحيد (لا اله الا الله)

س/ هل اسم الجلالة داخل في النفي /اياك ان تقول نعم لانك ان قلت نعم فقد كفرت

لانك اذا تصورت ان الافراد كلهم يدخلون في النفي بما في ذلك لفظ الجلالة كان كف ا محضا

حينئذ لا تكون جملة (لا اله الا الله) لا تشمل الوهية الله ابتداء

اتضح ذلك بالاستثناء

الاستثناء صفة كاشفة

اثبات الوهية الله اريد ابتداء

لم تخرج بعد دخولها

من ص ١٣٠ الص ١٣١

الاستثناء



قول متصل ذو صفة على ان المذكور غير مراد بالقول الاول (التعريف الصحيح /

اذا قلت ،،لا اله،،هذا لم يرد به نفي جميع الالهية بما في ذلك الوهية الله

الوهية الله لم تدخل ابتداء

اذن لماذا جاء هذا الاستثناء

نقول ،،المذكور معه غير مراد بالقول الاول

شرح التعريف ،،نقول ،،قول ،،من المخصصات اللفظية ،،اخرجنا به المخصصات الفعلية والحسية

قوله ذو صفة ،،او باداة يعني ب /الا او احدى اخواتها

ومن شروط الاستثناء الا يصدؤ الا من متكلم واحد كما في حديث ابن عباس ( ) الا الاذخر/

ادوات الاستثناء في كتب النحو

١،الشرط الاول،،الاصل في المتن،،شرح المثال

فلو قال ،،له علي عشرة الا عشرة ،،لم يصح

س/لماذا لم يصح لانه نسخ لرفع الحكم بالحكم السابق ،ويلزمه العشرة

٢،الشرط الثاني ،،ان يكون متصلا بالكلام تستطيع القول انه لا يصح الاستثناء الا بشرطين او ثلاثة شروط

١، ان يكون ب(الا)، او احدى اخواتها

٢، ان يكون متصلا

٣، ان يكون من متكلم واحد

فلو قال له علي،،،،١٠٠،،، ثم سكت ثم فصل فاصل ثم تكلموا بكلام اخر ثم قال بعدها،،الا عشرة،،، هذا لا يكون صحيحا ويسمى حينئذ منفصلا لكن لا يكون استثناء ولا يضر الفاصل الذي من جنس الكلام،،اي لا يضر الاستثناء وهذا يشهد له حديث ابن عباس الا الاذخر

لو كان الفاصل من جنس الكلام لا يضر الاستثناء

كذلك لا يضر السكتة الخفيفة

(سعال وعطاس)لانه في حكم الاتصال

شرح تعريف الشرط الاول/ص١٣٢

لا بد ان يبقى من المستثنى منه شيء يمكن ان نقول ان يكون الاستثناء مستغرقا لجميع افراد المستثنى منه

مثال/لو قال،،جاء القوم الا القوم،،لا يصح

لماذا لان ما بعد،،الا،، يناقض ما قبل،،الا،،

لكن لا بأس ان استثنى الاكثر

كما لو قال الا تسعة وتسعين

على خلاف،،لكن الاصح يصح

لكن هل يصح استثناء الاكثر او النصف

الراجح،،يصح،،

جماهير الفقهاء والاصوليين ينازعونوني هذا

ويقولون بل يصح والكوفيين يقولون يصح

،،الاية،،الامن اتبعك من الغاوين،،

استثنى الاكثر/،الغاوين هم الاكثر

اما استثناء الاقل فهذا جائز بالاتفاق

كذلك من الشروط ان يكون الاستثناء بحرف وصوت لابد من هذا

لابد ان يتلفظ به

والكتابة تقوم مقام النطق وكذلك الاشارة تقوم مقام النطق

اغلب العلماء على اشتراط النية قبل النطق

بالاستثناء، لكن الصحيح لا يشترط النية قبل النطق لان البحث في الالفاظ وليس في النوايا

الاصل في المستثنى ان يكون من جنسه هذا في الاصل

س/هل هذا الاستثناء موجود،،منقطع،،

ح/الجماهير على جوازه، وقد دل عليه دليل وحصل فيه خلاف بين العلماء وهو موجود في القران

الاية،،ايتك الا تكلم الناس ثلاثة ايام الا رمزا،،

من اخراج الادلة،،الرمز ليس من جنس الكلام،،

الاية،،واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس،،

ابليس ليس من جنس الملائكة،لانه خلق من نار

الملائكة خلقت من نور

حينئذ ابليس ليس من الملائكة

الاستثناء المنقطع الاصل فيه انه حقيقة في الشرع وفي اللغة

الشرط الوجودي لا ياتي في هذا المقام

مثال/جاء القوم الا الحمير الاستثناء من غير جنس المستثنى منه

استثنا صوري،، وهذا الاستثناء يسمى منقطعا

الشرط،،في المتن،،اي اللفظي،،هذا من باب التيسير

شرح التعريف،،نقول يجوز بشرط ان يظهر المعنى فان لم يظهر المعنى فلا يصح

في المتن،،يجوز ان يتقدم على المشروط،،هذا يريد به الشرط اللفظي

والشرط المخصص/هو الشرط اللفظي

من ص ١٣٢ الى ص ١٣٧

تخصيص الكتاب/باب الصفة/ بالكتاب،،هذا،،عموم التخصيص

ولفظ،،المشركات،،في الاية شرح المتن يعم كل مشرطة الكتابية وغيرها

وتخصيص الكتاب بالسنة،، لفظ،، اولادكم، في الشرح يشمل اولاد الابناء

وهذا عموم فيه نص

يشمل جميع الاولاد المؤمن والكافر

بالاضافة اكتسب التعريف

المطلق والمقيد/ يحمل المطلق على المقيد احتياطا

ياتي عقب الكلام على العام والخاص لان ما ورد في الخاص والعام ياتي في المطلق والمقيد

كما يخصص الخاص العام، يقيد المقيد المطلق، بينهما ارتباط

هناك شبه بين العام والمطلق، ف، مطلق العموم كلاهما عام لكن الفرق بينهما ان العام عامه شمولي والمطلق

العموم فيه بدلي

راي الامام الجويني ان بينهما شبه لذلك جعله عقبه

يترتب عليه فهم الكثير من الايات والاحاديث من مباحث الالفاظ

المطلق،، لغة،، كما يقال اطلق فلان اي ارسله، المطلق هو المرسل

عند الاصوليين،، لفظ دال / المطلق علماهمية بغبر قيد

شرح التعريف/ لفظ،، مفرد، اسم، فعل

دل،، دليل

الماهية،، حقيقة الشيء ، كنهه، ذاته ،

حقيقة الشيء ، مصدر صناعي

حقيقة الشيء،، بقطع النظر عن الوجود في الخارج اي لانظر فيه

الماهية/من التركيب الصناعي

مصدر صناعي ماخوذ من الماهية

تعريف المصدر الصناعي/تكون بزيادة الياء المشددة مع تاء التانيث

مثل /اسلامي،، بتشديد الياء

س/ماهي حقيقة الانسان

ج/حقيقته حيوان ناطق،، هذه الحقيقة هي الماهية

قيدي في الخارج/النكرة والمعرفة

مثال ،، لو قلنا ،، زيد حيوان ناطق ،، يدل على معين في الذهن

لو قلنا رجل حيوان ناطق،، لا يدل على شيء في الذهن بل يدل على وحدة في الخارج

الحيوانية والناطقية ،، هذه شيء ذهني لا يمكن ان يدرك في الخارج هذه ذات الانسان

حقيقة الانسان،،الحيوانية والناطقية

وتعريف المطلق لكي نتحرز من النكرة والمعرفة

الاصولين لا يبحثون في الذهنيات البحث عندهم يكون في الافراد

لابدان يكون له بعض الافراد في الخارج

حينئذ(المطلق يساوي المقيد)لابد ان يكون للمطلق فرد غير معين في الخارج

ومعنى ان المطلق يساوي النكرة انها ليست هي

س/لماذا قلنا ليست هي

ج/،لانه ثم فرق بينهما لانهما لم يستويا في الاصل (المطلق والمقيد)

المطلق دل على الفرد بدلالة الالتزام

الذي يعيننا اننا نبحت في فرد من الافراد

س/لو قال جاهل لزوجته ان ولدت ذكرا فانت طالق

فولدت اثنين او ثلاثة

ج/،ان اعتبرنا ذكرا نكرة فلا تطلق /لماذا،،لان النكرة يوجد ضمن فرد واحد

،،ان اعتبرنا ذكرا مطلقا من قوله فولدت واحدا او ثلاثة او اربعة فحينئذ تطلق /لماذا،،لانه ماهية اللفظ الذي

دل عليه الذكر

قوله،،واحدا،،في النقطة الاولى

الواحدة التي اخذناها في ضمن ما هي النكرة لابد ان توجد في ضمن فرد واحد

تكملة /لماذا لانه ماهية اللفظ،وجدت بقطع النظر عن وجوده في الخارج يعني يصدق على الواحدوالاثنين  
والثلاث

الوحدة والكثرة ليست ماخوذة في حد المطلق

المقيد/اسم مفعول من قيد/وهو ضد المطلق

تعريف،،المقيد،،لفظ تناول معيننا

اللفظ المتناول لمعين او غير معين موصوف بامر زائد على الحقيقة

مثلا/اكرم طالبا/هذا مطلق

لو قيدت الطلاب،،مثلا،،اكرم طالبا مجتهدا

صار الاكرام مقيدا بالاجتهاد

هذا امر زائد على الحقيقة

الذي يريد المؤلف في هذا الموضع متى وجدت مطلقا يجب ان نبقية على اطلاقه،فاذا جاء لفظ اخر قيد هذا

المطلق حينئذ يجب حمل هذا المطلق على المقيد

لدينا اربع حالات ليست كل الحالات يحمل المطلق على المقيد

،،متى اتفق الحكم قيد المطلق ومتى اختلف لم يقيد بصرف النظر عن السبب على سبيل الاجمال وعلى سبيل

التفصيل





مثال/والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا،،،الخ

قطع اليدين الرسخ

الاية الثانية/فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق

١،،الاية الاولى،،قطع

٢،،الاية الثانية،،غسل

حينئذ لا تقيد

اختلف السبب الاول بسبب السرقة والثاني اختلف بسبب الصلاة

٣،،ان يتفق الحكم والسبب

مثال ،،،المؤلف،،عتق رقبة،،في كفارة الظهار

قيدت بالايان في القتل

هذا الحال محل نزاع بين اهل العلم

الجمهور حمل المطلق على المقيظولهم في ذلك تعليقات

حينئذ نقول ،،،هل يحمل المطلق على المقيد

هنا لا بد من رقبة مؤمنة في الحالتين

ج/للعلماء فيه قولان

١،،الصحيح يحمل المطلق على المقيد

هذا ظاهرالقران وظاهر لسان العرب

ها هنا اتفق الحكم واختلف السبب يعني العتق حكم واحد والسبب اي سبب العتق اختلف

في الاولى سببه الظهار وفي الثاني القتل

حينئذ هذا محل خلاف

والصحيح يحمل المطلق على المقيد

كذلك من الامثلة ،،اية،،استشهدوا شهيدين من رجالكم،،هنا اطلق

الاية الثانية،،استشهدوا ذوي عدل منكم،،هنا قيدالشهيد بالعدالة

في اية المكاتبه ،،واستشهدوا شهيدين من رجالكم،،هنا اطلق

نحمل المطلق على المقيد،،نقول لا بد ان نحمل المطلق على المقيد لا بد من شاهدين عدلين في الحالين

س/لماذا اطلق في موضع وقيد في موضع اخر

ج/،نقول هذه دلالة لسان العرب لانه معروف لا يلزم ان يعاد في كل موضع

وصنيع الصحابة يقول بهذا

اذا اتفق الحكم واختلف السبب هذا ورد عن ابن مسعود وابن عباس وهم اعلمو بدلالة الكتاب والسنة ولسان

العرب

والجمهور على هذا حما المطلق على المقيد

٤،، اختلاف الحكم واتفق السبب ،،

مثال،، اطعام ستين مسكينا في الظهر، فمن لم يجد الاطعام (هذا الاطعام قيد في الصيام)

الاية، فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا

١، السبب واحد وهو الصيام

٢ الحكم مختلف في الصيام وفي الظهر

فهل بحمل المطلق على المقيد

الصواب،، لا يحمل، صنيع الصحابة والتابعين، والجمهور لا يحمل

(المطلق والمقيد) في الحالات الاربع

يحمل في حالتين ولا يحمل في حالتين

متى اتفق الحكم حمل المطلق على المقيد

ومتى اختلف لم يحمل بصرف النظر عن السبب

نكاح الكتابية خصص بقوله تعالى في سورة المائدة وكذلك مثلنا باية الطلاق

الاية،، والمطلقات يتربصن بانفسهن اربعة اشهر،،

خص الحامل بحكم يخالفه في معنى الاية/وضع الحمل

اما المطلقات فاجلهن ثلاثة اشهر

: لا بد ان ياتي الخاص بحكم يخالف العام حتى يكون خالصا لاستخراج بعض احكام العام الى الحكم الخاص

اذا وضعت الحامل بعد موت زوجها بساعة فقد انتهت عدتها او يوم او يومين  
هذا مخصص لحكم المطلقات من العام الى التخصيص وخرج به بعض الافراد  
وغير المدخول بها تختلف حكمها عن ذات الحمل والمطلقات ليس عليها عدة  
وهذا تخصيص الكتاب بالكتاب وهي واردة في القران  
اذا كان حكم الخاص كحكم العام هذا لا يخص

مثلا/حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى،،المحافظة على الصلوات هو نفسه المحافظة على الصلاة الوسطى  
لكن ذكر فرد من افراد العام بعده هذا يفيد الاهتمام  
فحينئذ لا يعد تخصيصا لماذا،،الاتفاق الحكم  
٢،،تخصيص الكتاب بالسنة

ورد تخصيصه في السنة كذلك ورد فيه تخصيص اولاد الانبياء  
الحديث،،نحن معاشر الانبياء لانورث ما تركناه صدقة  
فدل ذلك ان تخصيص الاولاد خصص من ههتين  
١،،من جهة الدين،،الكافر لا يرث من المسلم ولا العكس  
٢،،خصص انه لا يرث اولاد الانبياء

قد يشكل على البعض،،الاية،،وورث سليمان داوود

ج/نعم،،ورثه في النبوة والملك والعلم

وكذلك في مسألة داوود كان له اكثر من ولد فلما خص سليمان بالملك والنبوة والعلم دون سائر اخوانه، فهذا  
نوع وراثه لانه خص به دون سائر اخوانه

كما يخصص الكتاب بالسنة، كذلك يخصص السنة بالكتاب

ص ١٤١/ الحديث في المتن،،، عموم يشمل حالة العذر وغيرها يشمل جميع الحالات

اذا فقد الماء اقتصر على حالة غير الماء

فقوله،،، فتيمموا،،، هذا خصص عموم الحديث كذلك ورد في السنة (التيمم) لكن بعد نزول الآية

حديث / امرات ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله

هذا ورد تخصيصه في الآية

قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله،،،، الخ

تكملة الآية،،،، حتى يعطوا الجزية عن يدهم،،،، الخ

هذا تخصيص

قول الامام الشافعي / هذا من العام الذي اريد به الخاص / حديث مقاتلة الناس يعني اريد به بعض الافراد

تخصيص السنة بالسنة / ص ١٤٢

الحديث الاول،،، يشمل كل ماسقته السماء سواء كان اكثر من خمسة اوسق او اقل او مساو

نقول مجموه الحديثين مخصوص فيما فوف خمسة اوسق، مادون الخمسة ليس فيه زكاة

وان سقيت بالسماء

اذا سقيت بغيرها هذا حكم اخر

خرج من العموم ما دون خمسة اوسق

لا فرق بين تخصيص المتواتر بالمتواتر

والمتواتر بالاحاد

والاحاد بالمتواتر

من فرق فقد ابتدع في هذا المقام

القران والسنة كل منهما يخصص بالقياس

لان القياس لا بد ان يستند الى نص من الكتاب والسنة فكانه المخصص

بمعنى انه دل على النص المخصص،،اي القياس

مثال/تخصيص الكتاب بالقياس

تخصيص العبد بنصف من الحد على الحر قياسا على الامة

قالوا ما الدليل

ج/قالوا القياس خصصه

من باب التمثيل /تخصيص الكتاب بالقياس على الامة

العبد لم يات فيه نص او دليل لذلك يتم تخصيصه بالقياس،،اما الامة فيها دليل

منهم من قال الاية تشمل،،العبد والامة،،ظاهر النص كذلك

تخصيص السنة بالقياس،،،يمثلون بما رواه مسلم /خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مئة ونفي

سنة وفي رواية تغريب عام

تكملت شرح الحديث /الحديث فيه عام وخاص

نحن نريدان ناخذ الجانب العام فيه

لفظ/البكر/عام يشمل كل بكر هذا سنة خصص بالقياس

قالواولانه وان ورد في السنة لكن القياس على انه العبد عليه نصفه ما على الحد من العذاب

العبد خرج من هذا العموم بالقياس

فهذا تخصيص للسنة بالقياس

جميع الامثلة من تخصيص الكتاب بالقياس والسنة بالقياس لا يسلم ورد عليه

لكن الشافعية اعتمدوا هذا

ونقص بالقياس القياس الجلي

اما غير الجلب لا يصلح عندهم

هل الاجماع يخص الكتاب والسنة

ج/منهم من قاا نعم لان الاجماع لا بد له من مستند فكل ما ذكره من تخصيص الكتاب والسنة بالاجماع كله متفق  
،ورد عليه

فا الاقرب كل ما ورد بتخصيص الكتاب والسنة بالاجماع والقياس لا يصح

هذا ظاهر كلام الشافعي رحمه الله

لكن نقل بعضهم نقله عنه انه قال تخصيص الكتاب والسنة بالقياس جائز

لان القياس لا بد له من مستند

الذين قالوا القياس مخصص، قالوا ليس بنفسه لا بد فيه من مستند

قالوا لهم لماذا اذن قلتم لا بد فيه من مستند



قالوت لاننا قد نعلم هذا المستند وقد لانعلمه لاننا لو علمنا النص عندها لانقول ان القياس هو المخصص

اذا لم نعلمه عندها نقول القياس هو المخصص

وعدد الامثلة هي خمسة اوستة وكلها رد عليها

من ص ١٣٨ الص ١٤٣

المجمل والمبين

قوله /الاطهار والحيض لاشترك القرء

لفظ ،،الاشترك ،،يتحد اللفظ ويتعدد معناه /

والنص /،ما يحمل معنا صريحا من معناه

مثل رايت زيدا،،هذا نص لا يحتمل الا معنا واحدا

الظاهر،،هذا مبحث له علاقة بالحقيقة والمجاز

(الاية ،،والسما بنيناها باييد/ليست من ايات الصفات الاختيارية

المجمل والمبين

المبين من اهم المباحث على الاطلاق يتوقف عليه فهم كثير من ادلة القران والسنة

ذهب العلماء الى ان القران والحديث فيه مجمل ومبين وهذا المبحث لغوي والقران نزل بلسان عربي والنبي

(عربي)

وجوده فيه رد على الذين قالوا بعدم وجود المجل منهم/،ابي داوود الظاهري /،وهذا خلاف كانه لم يوجد وقد نقل العلماء عن الصحابة والتابعين وتابعيهم التصريح بوجود المجل في القران والسنة

تفسير بعض الايات بانها مجملة

المجل يحتاج الى من يبينه

المجل ما تردد بين محتملين فاكثر علل السواء وهو اشمل

شرح التعريف،،،

قوله،،،ما،،،يصدق على اللفظ سواء كان اسما او فعلا او حرفا

كذلك يقع في المفرد وفي التركيب

ما،،،اسم موصول مبهم يصدق على اللفظ سواء كان مفردا او مركبا (الاجمال يقع في ذلك كله)

قوله/تردد بين محتملين فاكثر/يجوز ان يراد به احدهما وقد يراد به اكثر من ذلك

فخرج بذلك النص لانه لا يدل الاعلى معنى واحد

على السواء،،،بمعنى ان يكون هذا اللفظ دالا على المعنيين على السواء

فلو كان في احدهما اظهر حينئذ يقال له مجمل اذا دل على المعنيين بنفس القوة

حينئذ تشمل /القول والفعل والمشارك والمتواصل/،

قوله،،،على السواء،،،احترز به عن الظاهر والمجاز كذلك احترز به عن الحقيقة اللغوية

لابد ان نعرف شيئاً عن دلالة الالفاظ

نسبة الالفاظ للمعاني خمسة اقسام

عندنا لفظ وعندنا معاني لابد ان نعرفها

كذلك عندنا نسبة بين المعنى والامعنى والمعنى واللفظ

النسبة يعني الارتباط بين الشئيين

مثال، كعلاقة الانسان والحيوان، وعلاقة الحيوان مع افراده،، هذا ارتباط بين لفظين مختلفين

او لفظ ومعناه / وبين لفظ وافراده

المراد بالمعنى ما يقصد باللفظ

ما يقصد باللفظ يدخل فيه حينئذ الافراد

الانسان له معنيان

١، حيوان ناطق

٢، افراده / اي افراد الانسان وهي التي ترى في الخارج

دلالة الالفاظ /،،١،، التواطؤ،، التوافق،، ان تتساوى الافراد في معنى واحد

حيث لا يقع فيه تفاوت، كالإنسان مع أفراده كالحَيوانية والناطقة

٢،،التشاك،،هو ان يكون معنى اللفظ غير متساوي قوة وضعفا،،هذا يسمى متشككا

مثل،،النور،،هل يتساوى فيه الشمس والقمر

ج/كلا،،الشمس اقوى من القمر والقمر اقوى من المصباح

لكن تفاوت افراده قوة وضعفا سمي متشككا

س/لماذا سمي متشككا

ج/لان الناظر اذا نظر في الافراد باصل المعنى حسبه متواطاً

لكنه اذا نظر الى الافراد وجده متفاوتا لذلك سمي متشككا

٣،،التخالف،،عكس التشاكك

يقال له التباين،،واحد يخالف الاخر

مثل،،الإنسان،الفرس،الطائر،،لا ينطبق عليه معنى على المعنى الاخر،هذا يتعدد اللفظ والمعنى،والنسبة بين هذه

الالفاظ التباين

٤،،، الاشتراك،،، يتعلق به المعنى الاجمالي

هو ان يتحد لفظه وبتعدد معناه

مثل/ العين،،، لفظ واحد لكنه وضع اوضاعا مختلفة

لفظ العين،،، يدل على معاني متعددة لكن وضع لكل معنى من هذه المعاني لفظ يختلف عن اللفظ الاخر الى غير ذلك من الاستعمالات

الاشترك،،، الذي نريده في باب الاجمال هو ان يكون اللفظ متحدا ويتضاد معناه بمعنى ان يكون من الاضداد،،، الفاظ الاضداد،،، له معنيين او اكثر مختلفين

٥،،، المرادفات،،، الترادف،،، عكس الاشتراك بمعنى يتعدد اللفظ ويتحد المعنى

كالانسان والبشر،،، تدل على معنى واحد ليس باصل الوضع لكن اطلقت على معنى واحد

الترادف موجود في لسان العرب

النسب اربعة،،،

١،،، النسبة بين المعنى والفرد

او بين المعنى والافراد

هذا يدخل فيه التواطؤ والتشاكل هذان يختصان بالكي

٢،،النسبة بين اللفظ والمعاني في معنى المجل هو لفظ واحد ولكن تعدد معانيه

مثل/القرء،،لفظ واحدولكن تعددمعانيه فان كان بينهما تخالف

فاللفظ واحد ولكن المعنى يختلف

وان كان بينهما اشتراك في اللفظ والمعنى فهذا يسمى اشتراك لفظي اما المعنى فكل منهما يدل على معنى اخر

٣،،عندنا نسبة بين معنى ومعنى اخر

التباين،،هي نسبة بين معنى ومعنى اخر

هذه النسب /الاشترالك،،التباين،،اللفظ تكون في الكي والجزئي تقع فيهما

حيثنذ نقول ان اللفظ اما ان يكون واحدا او متعددا والمعنى كذلك مثله

لفظ متعدد ومعنى واحد/لفظ واحد ومعنى متعدد

شرح المتن والشرح،،

لفظ،،القرء،،مجمل ترددبين محتملين

س/ما حكم المجمل،،لاتضح دلالتة،،دلالتة غير واضحة

ج/حكمه التوقف حتى يأتي نص اخر ويبين المراد من النص

المبين،،هو اخراج المجمل من حالة الاشكال والابهام الى حالة التجلي واتضح الحالى

ما فهم من اطلاقه معنى معين وصفا

لانه قد يأتي ولا مجمل له

اذا جاء نص مبين ولا يحتاج الى مجمل حينئذ لا يحتاج الى ان نقوله انه في مقابلة المجمل

انواع المجمل

١،،في المفرد،،القرء،،الراجح يرادبه الحيض

٢،،في المركب،،واقموا الصلاة،،ترتب عليخ حكم،،كيف الصلاة وهذا اجمال مركب

هذا ورد بيانه في مواضع كثير وفي الكتاب والسنة،،مسألة اقامة الصلاة

النص،، ما يفيد بنفسه من غير احتمال

النص،، ما يحتمل معنى اخر لكنه بعيد

مثال،، جلد الزاني والزانية،،مئة جلدة لكل واحد منهما

الثيب يرجم، اما الاية في غير الثيب

النص ما يحتمل معنا صريحا من معناه حينئذ يشتمل المعنى البعيدة ولكنه ليس المراد

اذن قد يوجد نص غير صريح من معناه وهو مشتق من منصة العروس،،اي النص لانه مرتفع على غيره

الظاهر،، هو الذي يفيد معنى سواء المعنى الذي اريد به

اما احتمل معنيين هو في احدهما اظهر

اسد،، الاظهر انه في الحيوان المفترس

ان وجد قرينة يحمل عليه حينئذ تسمى مؤلا وهي علاقة شجاعة الرجل مثل به

نقول،، رايت اسدا يقاتل في سبيل الله

القرينة هي الشجاعة

الذي يريده المؤلف والشارح هو العمل بالظاهر ولا يعدل الى المؤول الا بالقرينة



الاية التي ذكرها ليست من باب المؤل بل من باب النص

لماذا، لان (ايد) مصدر هذا ليس جمع هذا خطأ فاحش من الشارح

حينئذ نقول الاية/والسماء نيناها بل باييد/، ليست من ايات الصفات الاختيارية، وانما الايد هي القوة

وليست جمع (يد) لان جمع يد (ايادي)، لو كان المراد به

الجمع لكان على وزن (افعل)

والهمزة لاتكون (فاء) الكلمة وانما تكون زائدة للجميع

مرد هذه المادة الى القوة هذا ما قاله ابن عباس والصحابة اعلم بمراد الله

وهناك اية في القران /وايدناه بروح القدس/ اي قويناه بروح القدس/عنداهل الباطل يكون تاويله تاويل بالدليل

العقلي لو كان من ايات الصفات

عند اهل الباطل ،،،١،،، دلالة العقل قطعي

،،،٢،،، دلالة النص ظني

التأويل ،،، تفسيره وبيانه

التاويل ،،، ان يصرف النص عن ظاهره بدليل صحيح صريح /تعريف الاصولين/

مثال ،،، اية الوضوء ،،، في سورة المائدة

اذا قمتم /اذا دخلتم في الصلاة نتوضأ /هذا ظاهر

اذا قمتم، دلت على ان القيام وقع

فنجسل وجوهنا وايدينا بعد القيام/هل هذا المراد، هذا ظاهر

معنى القيام في الاية،،يعني اذا اردتم القيام للصلاة الوضوء من الصلاة

حيثنذ نقول هذا مؤول بقول الرسول وفعله

بالسنة القولية والفعلية وهذا محل اتفاق

لذلك يسمى مؤولا بالدليل،،يعني يقيد

نقول،،انتقل من معنى الظهور الى معنى الدليل

نقول هذا ظاهر بالدليل

١،،ان كان صرف اللفظ عن ظاهره يظنه الصارف دليلا وليس هو بدليل ولم يكن هذا الصارف عقليا هذا

نسميه تاويلا فاسدا

وحيثنذ يكون الخلاف غير معتبر

مثال،، ما ذهب اليه ابو حنيفة من قوله/ان البنت يجوز ان تنكح نفسها بغير وليها

وقول النبي( ) في الحديث يشمل كل امرأة ولم يستثنى فيه احدهن وهذا خلاف غير معتبر

٢،، اذا كان صرف اللفظ عن ظاهره لغير دليل لهوى او لتحكم في النص لبدعة او اعتقاد فاسد يسمى تحريفا

من ص ١٤٤ الى ص ١٤٩

افعال الرسول( )

مباحث الافعال جاء بها بعد مباحث الافعال

وهذا الباب يكون فيه عدة مباحث تدور على افعال الرسول( )

قوله الافعال/ هذا بيان الافعال ،،، ال هنا نائبة عن المضاف اليه ،،، المنوي ،،،

اي افعال النبي( ) من حيث الصيغة الاعرابية نائبة عن المضاف اليه

صاحب الشريعة في الاصل هو ،،، الله ،،،

قوله ،،، فعل صاحب الشريعة ،،، من باب اضافة السبب الى المسبب

الضمير المستتر في ،،، شرع ،،، يعود الى الله

هو اراد ان يعقد هذا الباب بعد ابواب الالفاظ ليشير الى شيء هنا نشرع في باب الافعال

الافعال تاتي بعد الاقوال والافعال دون الاقوال

و،،ال،،في قوله الافعال ،،ال،،هنا للعهدالذهني

ونائبة عن المضاف اليه

فاراد ان يقول هذا باب ينعقد في الافعال الذهني

ان كان افعال النبي( )على وجه القربة والطاعة فانه يتاسى به

كل افعال النبي ( )تكون على وجه القربة

١،،القربة

٢،،طاعة

٣،،جيلة

(الجيلة والشرع)

افعال الرسول ( )تنقسم الى ثلاثة اقسام

١،،ما يفعل على وجه التعبد

٢،،ما يفعل على سبيل الجيلة

٣،، ما يفعل على سبيل العادة

٤،، وبعضهم زاد ما تردد بين،، افعال الجبلة، افعال الشرع،،

١،، ما يفعل على وجه التعبد،، الاصل ان نقندي به، الا اذا اختص به دون الامة

فان دل الدليل على الاختصاص به فانه يحرم حينئذ التاسي به

فيما اختص به عن امته

والطاعة والقربة مترادفان من عطف المرادفات

باجماع العلماء لا يجوز لاحد ان يدعي التاسي بالنبي ( ) فيما اختص به

٢،، ما يفعل على سبيل الجبلة،، اي افعال جبلة لايتعلق بها الشرع

في هذا القسم، هل يجوز ان نتأسى بالنبي ( ) في غير الافعال الجبلية

قالوا لان الاثل الاقتداده

اجماع الصحابة على عدم الوجوب

الراجح،، لا بتأسى به

٣،، ما فعل على سبيل العادة،، اللباس، الاكل ترك الشعر

اي عادة القوم الذي فيهم النبي ( )

هم هكذا زفعله النبي ( ) ولا يلزم به به علسبيل الالتزام

اذا يعلم حكمه الواجب عند بعض الشافعية يحمل على الوجوب

مثال،، اذا دخل النبي ( ) ببتته بدا بالسواك وهذا لايتعارض مع حديث يبدأ بالسلام

فبدئه بالسواك من باب اضافة فعله اي بدا بنفسه بالسواك وبدا باهله بالسلاام

هناك ثلاثة اقوال

١، قيل بالوجوب ،، بعض الشافعية

٢، التوقف ،، لا يحكم بكونه واجب او مندوب

٣، الاستحباب ،، جماهير الامة ،، السواك مستحب ،،

هناك افعال للنبي ( ) لا يمكن ان تحمل على الوجوب بل اجمع العلماء على عدم الوجوب على الافعال غير المقترنة

بالادلة وهذا اجماع متيقن

خرج به بعضه للاستحباب

يستحب ان يتاسى بالنبي ( ) في الافعال المجردة عن القرائن / جماهير اهل العلم / وهو الراجح

س/ اذا لم يدل دليل على الوجوب او الاختصاص به فعلى ما يحمل هذا على الوجوب او الاستحباب

ج/ فيه ثلاثة اقوال

١، الوجوب/ عند بعض الشافعية

٢، التوقف/ اهمال للنص والاعمال افضل من الاهمال

٣، الاستحباب

الذي جاء فيه نص انتقل من الجبلية والعادة الى القربة والطاعة

الجبلة / القيام والقعود والملابس

حينئذ يباح للناس ان تتاسى به ،اي يتساوى الطرفان

لا يحمل على الوجوب ولا على الندب ومن تركه لا يقال اثم

هذه ثلاثى انواع من افعال الرسول () ولا رابع لها عند الجمهور

من اهل العلم من قال هناك ،،،قسم رابع،،،وهو ما تردد بين الجبلة والشرع،،،

مثل،،،جلسة الاستراحة في الصلاة

قالوا يمكن فعله النبي () جبلة او فعله شرعا

فهل نتاسى به او لا

تردد فيه وهذا ماله الى الانواع الثلاثة

حينئذ نقول اذا لم يكن فعله النبي () على سبيل القربة والطاعة وليس على سبيل الخصوصية

ففيه هذه الاقوال الثلاثة

الوجوب ،الاستحباب ،،التوقف

الذي عليه الجمهور والاصحاب لا يتعلق به حكم شرعي

هذا الذي عليه جماهير العلماء والاصوليين

قالوا يتاسى به في ذلك ولا يقال فيه مباح بل يقال فيه مستحب

الذي فعله الصحابة انهم كانوا يتاسون بالنبي ()

مثل،،فعل ابن عمر،(يلبس النعال السبتية

السبتية،،ليس فيها شعر

الذي فعله على غير الطاعة والقربة فيه ثلاثة اقوال

١،،الاباحة

٢،،الاستحباب،،هو الذي عليه العمل

الاية،،ولكم في رسول الله اسوة حسنة،،الخ

رسول الله وليس مجرد فعله تكون اسوة

حتى لا ينصرف الذهن الى الفهم التكليفي

٣،،فعله على سبيل الجبلة والعادة،،يندب لنا ان نتاسى به

اقرار الرسول ()سنة تقريرية

بين الامام الشافعي ()ان تاخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز

فلو كان منكرا لما جاز للنبي()تاخير بيانه



مثل،، انشاد الشعر،، انكره بعض العلماء فرد عليهم العلماء

قالوا كان ينشد في حضور النبي ( ) ولم يكن ينكرها ولو كان حراما او مكروها ما اقرها النبي ( )

انكر عمر انشاد الشعر على حسان بن ثابت لانه كان في بيت الله تعالى

وعمر يعرف انه من كلام النبي ( )

ما اقره النبي ( ) من قول او فعل فهو كفعله وقوله

الا اذا تعارض مع قوله وفعله ( )

وهذا فيه مبحث اخر

وهو تقظم القول على الاقرار

فاقرار النبي ( ) لا يبي بكر فهو كقوله وكاقراره لخالد فهو كقوله

انتقل الى مسالة اخرى ،، وهي فعل شيء في عصره ،هنا احتمالات

١،، اما ان يعلم به ( ) فيقره فهو حجة كما لو حدث في حضرته

٢،، او لا يطلع عليه ( ) فهل يكون حجة او لا

خلاف بين العلماء

ظاهر كلام المؤلف في المتن ص ١٥٦

ان ابابكر ظن الا ياكل الطعام وقت غيظه ثم اكل لما علم ان الاكل خيرا له

وهو موافق لحديث /لو حلف احدكم ثم راى غيرها خيرا منها يبحث وياتي غيرها /معنى الحديث

ثم ترك المؤلف لو لم يعلم به

جماهير اهل العلم اذا لم يطلع عليه ( ) له حكم شرعي

س/ ما هو الحكم الشرعي

ج/، كانه اطلع عليه لان الله جل وعلا اطلع عليه

واذا اقره الله في وقت نزول الوحي فهذا حجة

لانه لو كان لا يجوز فلا يقره الله سبحانه وتعالى حين نزول القران

حديث ،، جابر،، كنا نعزل والقران ينزل

ما لم يطلع عليه النبي ( ) حجة لان الله اطلع عليه

حينئذ كان حجة

من ص ١٥٠ الى ص ١٥٧

النسخ

الصحيح انه ياتي بالمعنين ،، الازالة والنقل ،،

شرح التعريف ،، النسخ ،، اصطلاحا

الخطاب ،، هو الناسخ ،، النسخ ،، هو رفع الحكم نفسه

النسخ،،رفع خطاب لاحق للحكم الثابت بالخطاب السابق

تعريف مشهور فيه قصور

احسن من هذا التعريف

النسخ،،رفع حكم شرعي،،لكان افضل واشمل لان النسخ قد يقع بالقول وقد يقع بالفعل

رفع الخطاب،،لايصدق الاعلى القول،،لايدل على الفحوى او المفهوم رفع الحكم يشمل القول والفعل

لولا،،قال سيبويه اذا اضيفت الى الضمير كانت من حروف الجر،،لكن لاتضاف الا الى،،الكاف،الهاء،الياء،،

بمعنى،،لولا هذا الرفع (لولا) في المتن

والتغير للحكم،،لبقى الحكم الاول

مثال،،الاية،،اذا نا جيتم الرسوا،،الخ

هذا الاية نص في وجوب الصدقة في كل من ناجى رسول الله

نسخت هذه الاية بالاية (ءأشفقتم ان تقدموا بين يدي نجواكم صدقة )

لولا هذه الاية لبقى الاية الاولى لو جوب الصدقة على كل من ناجى رسول الله

النسخ،،رفع حكم شرعي اتي بعده اذا لم ياتي هذا الحكم اللاحق لما نسخ الحكم السابق

ويمكن ان ناخذ من التعريف شروط النسخ وهي اربعة

١،،ثبوت الحكم الاول بالحكم الشرعي

٢،، ثبوت الحكم الثاني انها تنسخ بدليل شرعي

٣،، ان يكون الناسخ متأخرا عن الحكم الاول

٤،،لايمكن الجمع بين الناسخ والمنسوخ

اذا لم يكن الناسخ نصا في النسخ

اذا امكن الجمع وهذا لا يؤخذ به

لان الجمع يلجأ اليه عندالتعارض مع غيره

هنا نلجأ للناسخ اذا لم يكن الجمع لانه ثبت وهذا شروط الناسخ

اذا لم يثبت بدليل شرعي فلايسمى ناسخا

الصحيح ان الاجماع والقياسي لاينسخان

كا منهما لا بد من دليل يدل عليهما

والقياس يلجأ اليه عند عدم وجود النص

الذي ينسخ هو النص نفسه

لا بد ان يكون الناسخ متأخرا عن المنسوخ

رفع البراءة الاصلية،،لابسمى نسخا وان جاء بحكم جديد  
فالذمة قبل ورود الشرع بريئة من التكاليف حتى يثبت بدليل  
فاذا جاء الدليل لايقال نسخ الحكم الثابت الا من جهة اللغة

س/هل يسمى نسخا في الاصطلاح

ج/كلا،،لايقال فيه في الاصطلاح نسخ عند الاصوليين والفقهاء  
لو كان ثابتا بتراخيه عنه،خرج به الحكم بالبراءة الاصلية  
كذلك خرج به ما كان الحكم محمدا الغائب او ترتب عليه معنى من المعاني  
اذا جاء الخطاب الثاني ازال الحكم،،هذا يسمى نسخا

اذا كان الحكم محمدا بغاية او بعلة او بمعنى من المعاني وجاء الخطاب الثاني فانه سيرفع تلك الغاية او تلك  
المعاني

س/هل هذا يسمى نسخا

ج/لا يسمى نسخا،،مثاله،،سورة الجمعة

جميع المقيدات والمخصصات لا تسمى نسخا،،في مقدمة الشرح،،

لا بد ان يكون الخطاب الثاني متراخي عن الخطاب الاول

لواقي الخطاب الثاني قبل الاول لا يسمى نسخا

اذا كان مقارنا له لا يسمى نسخا

اذا كان معينا بغاية مقيدا لا يسمى نسخا

مع ان التخصيص يسمى نسخا في اللغة

مع العلم ان التخصيص عند العلماء المتقدمين والصحابة يسمى نسخا،،الامام لو قال خصص بكذا بمعنى نسخه

اصول النسخ،،ثلاثة اقسام

١، حكم النسخ باعتبار متعلقه

٢، حكم النسخ باعتبار الكيفية المنسوخة اليها

٣، حكم على النسخ باعتبار النسخ،،جنسه،،

١، النوع الاول،،باعتبار متعلقه

تكلم فيخ باعتبار نسخ الرسم وبقاء الحكم وعكسه نسخ الحكم وبقاء الرسم

ثم تكلم على النوع الثاني باعتبار الكيفية المنسوخة اليها فاما ان يكون منسوخا الى بدل او غير بدل

ثم هذا البدل قد يكون اخف او اغلظ او مساوي ثم تكلم على النوع الثالث باعتبار الجنس اي ينسخ الكتاب

السنة او السنة الكتاب على خلاف

ثم تكلم على دلالة هذا النسخ

بمعنى انه يرفع لفظ القران او نسخ ولكن حكمه يبقى

مسألة نسخ الرسم وبقاء الحكم انكره بعض المبتدعة

(المعتزلة والخوارج) وغيرهم وهو متفق على رده عند العقلانيين في زماننا هذا لا يثبتونه

وهذا النوع فيه حكمة لماذا جيء به

اللَّهُ جل وعلا لا يفعل شيء الا لحكمة وهذا الذي نسخ رسمه وبقي حكمه فيه ابتلاء للمؤمنين، ليعلم الله جل وعلا من يؤمن به ومن لا يؤمن به، معناه ان يظهر علمه فيهم

واقعا كما علمه قبل ان يقع هذا علم

تسميته علم فهذا النوع متفق عليه بالكتاب والسنة والاجماع

الاية،،، ما ننسخ من اية او ننسها،،، الخ

واتفقت الامة على وجود النسخ بالجملة

الخلاف قد يكون في بعض الافراد، فلم يختلف عليه اهل العلم واجمع عليه العلماء

٢،، نسخ الحكم وبقاء الرسم،،، المثال في الكتاب

هذا في اول الامر، وهذا عليه جماهير اهل العلم

وحكاية الطبري وغيره من علماء التفسير

المرأة كانت تمكث في بيت زوجها المتوفى حولا فينفق عليها الولي او القاضي الذي يحكم بها

او ينفق عليها من يتولى الامر عاما من الميراث

نسخ ذلك،،، باربعة اشهر وعشرا،،،

هذا نسخ الحكم وبقاء الرسم (صلاة، قراءة)

بمعنى نحن نتعبد بتلاوته ومع ذلك نسخ حكمه



٣،، نسخ الامرين معا/يعني نسخ الرسم وبقاء الحكم ونسخ الحكم وبقاء الرسم

،،المثال في الكتاب،،

مثال،،الاية،،كان مما يتلى من الكتاب،،نسخ،،لانعلم هذا الاية غير موجودة كذلك الحكم نسخ الى خمس  
رضعات معلومات

الاول الذي ذكرناه في النفس منه شيء

(الشيخ والشيخة اذا زنيا)،فيه بحث يطول

هل معنى الاية او هي بلفظها

كلمة (ألبتة) في المنسوخة ،،الشيخ والشيخة

١،،اللفظ فيه نظر

٢،،كلمة ،،البتة،،باتفاق اهل العلم

لايكون بهمزة قطع،لم يثبت همزا القطع الامن العلماء المتأخرين من علماء القرن الثامن

،،ألبتة،،هذا مصدر والهمزة فيه همزة وصل هذا باتفاق ولايوجد فيها من علماء اللغة نقل فيها همزة قطع مع

ذلك ما يروى في الكتب بهمزة قطع ليس على وجه صحيح

او يكون من تصرف بعض المتأخرين

س/هل الاية بهذا اللفظ بعينه كانت من القران ام ان المحكي معنى الاية

يعني كان مما يتلى هذا الذي يتلى

المحتمل هذا او هذا لانه ورد في بعض الكتب في بعض الالفاظ

لو كان هذا الذي يتلى لما كان اختلف في كتب الحديث

لفظ الشيخة هذا ليست بافصح شيء فيه بحث يطول

هذا اللفظ والله اعلم ان اللفظ فيه نظر (الشيخة)

المعنى لاختلاف فيه بين اهل العلم فيما يقرأ هذا الحكم مع هذا اللفظ كان مما يتلى من القران

باجماع اهل العلم ومن انكره فهو مبتدع ،لانه مما اجمع عليه اهل العلم ،،،،الشيخ والشيخة،،،،الخ،،،

هذا الذي ذكرناه هي الاقسام الثلاثة مع امثلتها ،،،هذا النسخ الذي اخذناه من الاقسام الثلاثة

وينقسم النسخ الى

١،،بدل

٢،،غير بدل

١،،الى بدل،،،اية النسخ

٢،،غير بدل ،،،حصل فيه خلاف بين اهل العلم لماذا لان الاية ليس فيها الا البدل

كذلك الامثلة التي اشتهرت في مسألة النسخ ليس فيها الا البدل

اما غير البدل انكره الكثير من العلماء

اما الذي عليه الجماهير انه اما ان يكون الى بدل او غير بدل

البدل الذي هو والحكم الثاني اي المتاخر، هذا قد يكون مساويا اخف قديكون اغلظ فيه

ثلاثة انواع وهو ما سيأتي

قال،،، الاول،،، وهو في استقبال الكعبة،،، نسخ من استقبال بيت المقدس الى استقبال الكعبة (الى بدل)

وهذا بدل لانه نسخ استقبال بيت المقدس عدل عنه باستقبال

الكعبة

٢،، الى غير البدل ،،، المثال في الكتاب ص ١٦٤،،، هذا مثل يه المؤلف انه نسخ الى غير البدل

الاية في مناجى الرسول ( )

ناجيتم الرسول ،،، اذا اردتم ان تسالوه على انفراد او سيرا هذا كان فيه مشقة على النبي ( ) كثر سؤاله من المؤمنين كانوا  
يكثرون عليه من المسائل حتى شق عليه ذلك ، الله جل وعلا

اراد ان يخفف عنه جعل الصدقة بين يدي (النجوى) السؤال لانه لا يقدر عليها كل احد عندما علم الصحابة  
ذلك قل السؤال لانه صعب عليهم ويؤدي النبي ( )

نسخت بعد ذلك الى التخفيف

هذا مثل به المؤلف ،،، نسخ به الى البدل

هل هو كما قال المؤلف ، هذا فبه نظر لماذا لان هذا النوع قيل فيه نسخ الى بدل

فالنسخ هنا الى من قال لا يجوز الى غير بدل

هذا نسخ من الوجوب الى البدل،،،ندب،،،

وهذا نسخ الى البدل كما ترى

فابدل الوجوب الى الندب فهو نسخ يصدق على من اغلظ الى اخف او الى اخف من الحكم

الاول ذلك انه نسخ الى بدل او نسخ من الوجوب الى الندب

ولم يسلم مثال من (الى غير البدل)من الاعتراض هذا انكره بعض اهل العلم او كثير منهم

قال،،،الى ما هو اغلظ،،،النسخ قد يكون اغلظ على القول لا يوجد الى غير بدل نقول الى ما هو اغلظ

كنسخ التميز بين صوم رمضان والفدية وتعين الصوم

هذا نسخ الى اغلظ

لان في اول الامر كان المسلم مخير بين الصيام وبين الفدية

ثم تعين الصيام ولا يلجأ الى الفدية الا ما يقتضي الفدية، فهذا نسخ الى اغلظ

قال،،،الى ما هو اخف،،،المثال في الكتاب،،،اية المصابرة،،،

،،،الان خفف الله عنكم،،،جواب الامثلة منوالشرح، هذا فيه تخفيف

وترك الكلام على المساوي

١،،،قد يكون الى اغلظ

٢،،،قد يكون الى اخف

٣،، قديكون الى مساوي

٤،، بين الغلظه والاخف

تكملة ،، مثال المتساوي،،

ترك الكلام على المساوي نحن نذكره لكم

مثال،، استقبال القبلة ،، فلا فرق من جهة فعل المكلف بين التوجه الى مسجدا لاقصى او مسجد الحرام

اما من حيث الافضلية هذا امر اخر ،، مسجد الحرام افضل،،

النسخ بين الكتاب والسنة

يجوز نسخ الكتاب بالكتاب كما تقدم في ايتي المصابرة والعدة

فهذا نسخ للكتاب بالكتاب

المعنى الذي يريده الشارح والمؤلف انه في كتاب الله تعالى حكم ثم ياتي حكم اخر بعد هذا الحكم فينسخه

وهذا النوع لاختلاف فيه بين اهل العلم بمعنى اجمع عليه العلماء كذلك اجمعوا على امكان نسخ السنة بالسنة

ونسخ السنة بالكتاب

هذه الثلاثة مجمع عليه بالجملة

مثال،،استقبال بيت المقدس الثابت بالسنة الفعلية في الصحيحين كما في حديث البراء بن عازب

س/هذا خبر،،استقبال بيت المقدس،،

كيف ينسخ الخبر ونحن عرفنا ان الاخبار لاتنسخ

ج/نقول هذا خبر اريد به الانشاء،بمعنى ان النبي (صلى ١٦ شهرا الى بيت المقدس وهذا يلزم منه انه امر به

وهذا خبر اريد به الانشاء،بمعنى ان النبي (فعل هذا وامر اصحابه بفعله

النسخ هنا ليس للخبر وانما للحكم الذي تضمنه الخبر

بمعنى ان نقول

١،،خبر اريد به الانشاء

٢،،او هو خبر استلزم حكما،استلزم انشاء،،هذا نسخ بقوله تعالى،،فول وجهك شطر المسجد الحرام،،وهذا نسخ

للسنة بالكتاب،،متفق عليه

وقال،،والسنة،،بمعنى ان السنة تنسخ السنة كذلك متفق عليه وحصل خلاف عند المتأخرين في مسالة نسخ

المتواتر بالاحاد وهذا فاسد ولكن بالجملة هذا متفق عليه

مثال،،حديث،،النهي عن زيارة القبور

كان نهاهم النبي (بالسنة القولية ثم نسخ الحكم بالسنة القولية ايضا،فهذا نسخ للسنة بالسنة

وهذا لانزاع في مشروعيته

المؤلف سكت عن نسخ الكتاب بالسنة /النوع الرابع

هذا انكره الامام الشافعي والامام احمد في احدي الروايتين وغيره من علماء السلفوهو الذي اختاره ابن تيمية  
رحم الله جميع علماء اهل السنة

الذي نص عليه الامام الشافعي انه لا يجوز ان ينسخ الكتاب بالسنة وكذا هو رواية عن الامام احمد واختاره ابن  
تيمية

حجية الامام الشافعي/قال تعالى /اية النسخ،،، واجمع العلماء على ام القران افضل من السنة هو اخبر

قال الامام الشافعي والسنة دون القران في اللفظ بمعنى انه اقل منه بمعنى الافضلية من حيث ان القران كلام الله  
جل وعلا

والسنة هي كلام النبي( ) اخبارا منه عن الله تعالى ولاشك انه افضل من السنة

وهذا لانزاع فيه بين اهل العلم فاحتج الامام الشافعي بظاهر الاية (نأتي بخير منها)

والسنة دون القران وكذلك ليست مثله

لا يقع نسخ القران بالسنة ،ثم،رد على ما ظاهره ان السنة نسخت القران

والحق ان جميع الامثلة التي ذكرها اهل العلم في نسخ القران بالسنة فيه نظر هذا من باب الحق

فكلام الامام الشافعي مدوالامام احمد وابن تيمية وغيرهم من اهل العلم كلام قوي جدا  
من حيث النظرالجمهور قالوا،،،القران تنسخ بالسنة،،،ولاحرج لان الذي ينسخ هو الله جل وعلا

الناسخ حقيقة هو الله تعالى

الاية،،،ماننسخ من اية،،،الخ

النون هنا للعظمة،،،اي نحن وهذا اراد الله به جل وعلا نفسه

والسنة وحى كالقران وهذا لانزاع فيه الذي ينسخ حقيقة هو الله تعالى وهذا يجوز ان يقع سواء كان بالقران  
وبالسنة،،،وهذا قول الجمهور

المثال الذي ذكره الشارح،،،الاية،،، وحديث الترمذي،،،لا وصية لوارث،،،من الامثلة التي ذكرها الترمذي

الشافعي ما اعترض على هذه على انها خبر احاد ولم يقل به الامام احمد ولاغيره من علماء السلف

واحتج لانه يجوز نسخ المتواتر بالاحاد

خلافاً لكثير من المتكلمين وهذا القول فاسد

ورد المحلي ضعيف،،،في الكتاب،،،لا ينسخ المتواتر بالاحاد

الذي احتج به الشافعي هو ان الخيرية الذي في القران لان السنة دون القران

والشافعي قال وهذا لا يصدق الا على القران

والسنة لا يكون افضل من القران

ولا يكون خيراً منه الا قران مثله اما السنة فلا هذا من حيث اللفظ اما من حيث المعنى عند الله جل وعلا

فهذا الذي احتج به الجمهور



قالوا السنا وحي من الله والذي نسخ هو الله سواء كان النسخ بالقران وبالسنة فهذا جائز كذا قال جماهير اهل العلم

قالوا لان النسخ بيان والبيان كالتخصيص فتخصيص السنة القران كما اخذنا ها في درس العام والخاص

قالوا كذلك تنسخ السنة القران

وكذلك الاية،،انزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما انزل اليهم،،

الذكر،،،هنا المراد به السنة والنسخ بيان على كلام الجمهور بظاهر القران يجوز ان تنسخ القران السنة

مثاله/تحريم الرضاع بعشر رضعات،،،هذه نسخت السنة فيه القران

كما في حديث عائشة،،،والخمسة رضعات وردت في القران السنة هذا ما ورد في القران

وهذا نسخ للقران بالسنة

والامر فيه خلاف/والجمهور على جوازه

الكلام في الكتاب،،،

هذه القسمة من حيث المتواتر والاحاد لا يعرفها السلف

ان الصحابة والتابعين لم يات على لسام احد منهم

ولانعرف تفرقة بين المتواتر والاحاد

فالتفرقة بينهما ان القران والمتواتر والاحاد،،فما كان احاد لاينسخ المتواتر عندهم كذا قالوا

ولاينسخ القران بالسنة المتواترة،،قال بعضهم هذا ولم يقولوا بقول الشافعي

السنة لاينسخ القران او قالوا لاينسخ القران بالسنة وبالاحاد وبالمتواتر

فهناك فرق بين الاقوال

الشافعي الذي قال،،ان السنة لاينسخ القران اصلا قالوا بخبر منها واصبح بظاهر الاية

وهذا خلاف معتبر

لم يسلم مثال منها من الاعتراض

اما ان يقال السنة منها ما هو احاد ومنها ما هو متواتر

هذا قول لايعرفه احد من علماء السلف

تقسيم السنة الى متواتر واحاد من حيث القبول والرد تقسيم فاسد لايعرفه الصحابة والتابعين فالحكم يثبت

عندهم يثبت بخبر الواحدالثقة

كذلك النسخ يكون بخبر الواحد الثقة وهذا يريد به الخبر الخاص

مثل،،خبر استقبال القبلة

ولم يعترض عليه الصحابة وولوا وجوههم شطر المسجد الحرام امتثالا لهذا الواحدوهم في الصلاة

الناسخ في الحقيقة هو الله جل وعلا فهذا يقع من السنة التي تواترت والسنة التي من الاحاد كله وحي  
اذا قسمنا السنة الى متواتر واحاظ من حيث اللفظ لا يترتب عليه شيء، انما يترتب عليه اننا نرجح المتواتر على  
الاحاد

لان دلالة المتواتر حينئذ تكون قطعية والاحاد تكون ظنية فعند التعارض نقدم المتواتر على الاحاد  
وهذا امر اخر يأتينا في الباب الذب يليه اما في باب النسخ ان نقول ان الاحاد لا ينسخ المتواتر وهذا الحكم ما انزل  
الله بها من سلطان

كلام المؤلف زاد الطين بله،، وجعل الشارح دلالة المتواتر ظنية كاحاد  
وهذا مبني على عقيدة المتكلمين

اغلب ابواب الفقه من باب الظنون ثم قال كله ظن دلالة المتواتر اذا قلنا انها قطعية هذا لا يسمى فقه عند الكثير  
من المتأخرين

قالوا الفقه لا يبحث فيه في القطعيات لابد ان يكون ظنيا ، لافرق حينئذ بين المتواتر والاحاد

كل منهما دلالة ظنية وهذت باطل ، لماذا لان المتواتر دلالة ليست ظنية

الاحاد قد تكون قطعية وقد تكون ظنية

اما المتواتر فهو قطعي ، لو كان ظنيا كيف يكون متواترا وهذا القول باطل

عرفنا ان هذا القول باطل فكما كان دلالة وحي يجوز ان ينسخ

ما عدا ما ذهب اليه الامام الشافعي انه لا يجوز نسخ القران بالسنة ولم يجزم به لانه اذا اراد الله ان يقع سيقع

لانه سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء لكنه اختار سبحانه وتعالى ان لا يقع لا يكون واقعا

على كلام الامام الشافعي والامام احمد فحينئذ ردهما له ليس من باب انه لا يقع وانما من باب الشرع

لم يأت واحتجوا بظاهر الاية

وما قاله المؤلف والشارح من تقسيم المتواتر والاحاد تقسيم باطل والامام الجويني قال في كتبه الاخرى انه يجوز

ان ينسخ الاحاد المتواتر

من ص ١٥٨ الى ص ١٦٩

التعارض

النطقان،،،الكتاب والسنة

التعارض،،، تخالف وهذا التخالف لاشك انه يكون في ظن المجتهد اما في نفس الامر لا تخالف ولا تعارض

التعارض،،،اصطلاحا،،،تقابل الدليلين او اكثر من دليلين على جهة المخالفة

في الاحكام اذا تعارض نطقان،،،الكتاب والسنة،،،

التعارض يكون في فهم المجتهد لا في نفس الدليل

لان الاحكام الشرعية هي احكام الرب جل وعلا وكلها عدل وصدق فلا يمكن ابدا ان يقع فيها تعارض في نفس

الامر، وانما التعارض في نفس المجتهد

محل ما قاله الشارح والمؤلف ان التعارض على اربعة اقسام،،،المتن في الكتاب

التعارض في الاقسام الاربعة يقع في فهم المجتهد لافي نفس الامر

يجب ان نجمع بين الدليلين وان كان عاما

الواجب الجمع وليس كما هو ظاهر،،،،قوله،انه جائز،، بل الواجب ان يجمع

بمعنى اننا نقول يحمل كل نص عام على حال معينة

مثال،،،،أيما اهاب دبغ فقد طهر

،،،،لاتنتفعوا من الميتة بأهاب ولا عصب،،،،الحديث الاول عام يشمل كل جلد الا جلد الكلب والخنزير

الميتة،،،،هذا عموم بمعنى لاتنتفعوا من كل ميتة

الالف واللام،،،،استغرافية

١،،الاول عام يشمل كل أهاب دبغ

٢،،الثاني نكرة في سياق النهي يشمل كل أهاب،،،،الا الكلب والخنزير

قوله،،،،باهاب هذا نكرة في سياق النهي،هذا ايضا يفيد جميع انواع الاهاب سواء دبغ ام لم يدبغ الظاهر التعارض

س/كيف نجمع

ج/نحمل كل نص على حال معينة،بمعنى انه يكون النهي عن الاهداب قبل دبعه

فاذا دبع جاز الانتفاع به

فلا يكون الاول يشمل عموم النهي للاول،،،،الحديث،،،

فكان النبي،،(في مجموع الحديثين

قال لاتنتفعوا من الميتة باهاب ولاعصب،،الا اذا دبع الاهداب فقد طهر

فهذا تعارض ظاهر بين العامين

قد يكون بين الخاصين /مثاله،،اية الوضؤ/سورة المائدة

الاية خاصة في غسل الرجلين لانه معطوف على الوجه واليدين على قراءة بعضهم

والباقيين قرأوا بالجر لكلمة ،،،ارجلكم،،،معطوف على رؤوسكم

س/هل هذا فيه تعارض

ج/نعم،،في الظاهر فيه تعارض

ا،،في الاولى ،،بالنصب فيه دلالة الغسا على الرجل المغسول

٢،، في الثانية ،، بالجر فيه دلالة المسح بانه معطوغة على المجرور وهو ممسوح

س/وهنا في مسالة واحدة وهو(الرجل) كيف نجمع بينهما

ج/نقول نجمع بينهما بان نحمل الغسل اذا كان مكشوفين ونحمل المسح اذا كان القدم مستورا

والحالتين ورد في فعله ،،، والحالتين فسربه الاية على القراءتين

لابد من غسل الرجل اذا كانت مكشوفة

مسالة /اذا لم يمكن الجمع ،نتوقف الى ان يظهر الدليل

وليس المعنى اننا لانعمل به ،،،بل الى ان يظهر المرجح من احدهما

يبحث المجتهد حتى يظهر احد القولين

الامام الجويني جعل التوقف بعد عدم الجمع ،لو اخذنا الظاهر ،كلامه فيه نظر

التوقف على الصحيح يكونواخر شيء بمعنى اذا لم يمكن الجمع او معرفة الناسخ وغيره،نتوقف بالعمل في الادلة

هذا يكون اخر شيء

س/هل قصد المؤلف هذا

ج/نقول كلامه يحتمل،نقول هو لم يقصد هذا بل يتوقف فيه الى ان يظهر المرجح لاحدهما كما قال  
الشارح(المجتهد يبحث عن المرجح)

الامثلة التي ذكرها الشارح في الكتاب

ماذا يريد ان يقول الشارح

١،،الاية الاولى دل على الجواز في الجمع بين الاختين الامتين

٢،،الاية الثانية جاءت معطوفة على /حرمت عليكم امهاتكم،،،الى ان قال،،،وان تجمعوا بين الاختين،،،

اما الحرتين فلانه ورد فيه التحريم،،،الاية،،،

س/كيف نجمع بينهما /الاية الاولى والثانية

ج/الاية الثانية /تجمعوا بين الاختين /هذا عمومزالالف واللام استغراقية

يشمل التحريم بين الاختين الحرتين والامتين

ولما سئل عثمان،،،قال احلها اية وحرمتها اخرى

فكانه توقف لكن العلماء قاطبة قالوا بالتحريم بلا شك

لا يجوز الجمع بين الاختين الامتين



لعدة مرجحات/١،،دخل في العموم

٢،،الاصل في الابضاع التحريم

٣،،ان تجمعوا بين الاختين،،هذا عد في سياق المحرمات

اما الاية الاولى،،جاء في سياق التمدح

فليس المراد به الحل في الجمع بين الاختين

وما جاء في سياق عد المحرمات مقدم على ما جاء في سياق التمدح

حينئذ نقول هذا ما اريد به الحل في الجمع بين الاختين الامتين

هذا المراد به جاء على سبيل التمدح،،،الاية الاولى،،،

لايراد به اباحة الزواج من عدمه انما المراد به ان هذا المدح من الله للمؤمنين اذا فعلوا مع ازواجهم او ما

ملكتم ايماهم فانهم غير ملومين

ما ورد في عد المحرمات دلالة قطعية / حرمت عليكم/

الى قوله/وان تجمعوا بين الاختين/في تاويل مصدر

اي،،،وجمعكم بين الاختين

فهذا يقدم لاكثر من مرجح لسبب او لاكثر من مرجح



ثلاثة من الصحابة افتوا لذلك ،لما افق ابي هريرة بها/في رواية الامام احمد لما اعترض عليه ،قال ورب الكعبة ما انا قلتها/بل النبي ()قاله

فاقسم ان الذي قاله النبي ()وهذا مشكل لان القول الثاني /ان من نام جنبا او قام على جنابة في نهار رمضان يغتسل ثم يتم صومه/جمهور العلماء

وهذا افق به جمع من الصحابة ايضا

والائمة الاربعة وغيرهم من علماء السلف جمهور الامة

هذا قالوا ابي هريرة افق بهذا واسنده الى النبي ()

ونحن عندنا من الادلة

الاية/احل لكم الرفث الى نسائكم/الى قوله /حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر/

وجه الدلالة من الاية ان الله اباح الجماع والاكل والشرب حتى يتبين الفجر

لازم هذا ان يكون الغسل بعد الفجر لانه ان كان قبل الفجر لم يكن الحل الى ان يتبين الخيط الابيض من الاسود

وانما يكون قبله ومع ذلك دلالة الاية واضحة

ان كان الرجل ياتي اهله فانه يجوز له ان ياتي اهله حتى يتبين له طلوع الفجر اذا دخل الوقت

فلا بد ان يمتنع عن الجماع اذا استمر بعده فان صيامه فاسد.

من السنة ،،،كان النبي ()يدركه الفجر وهو جنب من اهله فيغتسل ويصوم ،،،معنى الحديث ،،،وهو حديث متفق عليه

هنا حصل تعارض بين الاية والحديث

كلام ابي هريرة والفضل بن عباس اسندوه الى النبي ( ) فهذا نص وهذا نص كل منهما له نفس القوة في الدلالة

«، لكن يجب ان نبحث عن مرجح

نقول حديث عائشة وام سلمة ناسخ لحديث ابي هريرة «، لماذا

لاننا علمنا بالوقت «، مثالا على النسخ اذا علمنا التاريخ نسخ المتقدم بالمتاخر

فنقول كل من حديث عائشة وام سلمة نسخ لحديث ابي هريرة

هل من دليل على التاريخ

ج/ نعم/ عائشة عندما سألت انكرت هذا وقال هل تريد سنة النبي ( ) قال نعم /، قالت يصبح جنبا من غير احتلام

ثم يصبح صائما ذلك اليوم (في الموطأ)

: تكملة

«، وذهبا (السائلين) الى ام سلمة فقالت نفس الكلام ثم رجعا الى مروان ثم انطلقا الى ابي هريرة فقالا له ذهبنا الى

عائشة وام سلمة وقالتا ما سمعت كان النبي ( ) يصبح جنبا من اهله «، الخ/ ثم يصوم ذلك اليوم وانت تقول يفطر

ذلك اليوم

قال ابو هريرة لاعلم لي وانما اخبر به الفضل بن عباس عن النبي ( ) وفي لفظ اخر

قال هما اعلم برسول الله ( ) منا وزاد ابن جرير فرجع ابي هريرة عن ذلك القول

حديث ابي هريرة ،،منسوخ،، وهذا كان في اول الامر

ولهذا كان جمع من السلف على قول ابي هريرة والنبي ( ) سال عن هذا ، جاء رجل الى النبي ( )

قال انا اصبح جنباً وانا اريد الصوم ، قال النبي ( ) وانا اصبح جنباً واريء الصوم

فقال الرجل يا رسول الله ( ) لست مثلنا قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تاخر

فغضب النبي ( ) وقال اني لارجو ان اكون اخشاكم الى الله وانا اعلمكم بما افعله، صم ذلك اليومو

فهذا فيه حديث فيه سنة قولية وسنة فعلية

استقر الاجماع على هذا القول

فان علم التاريخ قدم المتاخر على المتقدم

وان لم يمكن الجمع ولم يعلم التاريخ يتوقف فيه حتى يعلم المرجح لاحدهما

وان علم التاريخ نسخ المتقدم بالمتاخر كما مثلنا

بحديث ابي هريرة ،،واصرح منه في النسخ،، حديث زيارة القبور

الامثلة في المتن والشرح،، كل منها عام من وجه وخاص من وجه اخر

مثاله/حديث «القلتين»،،، حينئذ نأتي ونقول فيخص عموم كل منهما خصوصا بالاول والثاني مخصوص بالاول

هو مثل بحديث «القلتين»،،، لم يحمل الخبث هذا عام في كل حال سواء تغير ام لم يتغير لكنه خاص في القلتين  
هذا يعارض تعارضا ظاهريا مع حديث «الماء طهور لا ينجسه شيء»،،،

وهذا عام سواء كان الماء قلتيين ام لا خاص في المتغير بالاجماع

حينئذ قال «يخص عموم الاول والثاني والثاني بالاول

بمعنى اننا ناتي فنقول الماء اذا كان دون القلتين ، فانه ينجس بمجرد الملاقاة وان كان قلتيين او اكثر فانه  
لا ينجس الا بالتغير كما هو معروف في الفقه

فان لم يمكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص الاخر

احتيج الى الترجيح بينهما فيما تعارضا فيه

المثال في الكتاب /تبديل الدليل

الحديث الاول عام في الرجال والنساء وخاص باهل الرد

والثاني عام في النساء خاص في الحربيات والمرتدات فتعارض في المرتدة هل تقتل ام لا

س/،اختلف العلماء في المرأة اذا ارتدت هل تقتل ام لا

ج/ الجمهور تقتل كالرجل ولا فرق ومذهب الشافعي «،،، لماذا

للحديث،،من بدل دينه فاقتلوه،،، لانه قتل عمر والصحابة السواحر اللواتي سحرن قتلهن عمر

لماذا قتلهن عمر،،،لان الساحر مرتد

وهذا يؤكد هذا الفهم ولهذا اقبسه الشافعي والامام احمد وجمهور علماء السلف

وجعل النهي من نساء اهل الحرب،،،لا يقتلن

نهى عن قتل النساء حال الحرب

هذا يؤيده حديث/لا تقتلوا امرأة/معنى الحديث/،

هذا يؤيد هذا الفهم حينئذ نقول لافرق بين /،من بدل دينه فاقتلوه/، لافرق بين الرجل والمرأة

وهذا قول جماهير السلف والذي خالف فيه هم الاحناف

قالوا لا تحبس ولا تقتل،،،الجمهور على خلاف هذا والصحابة على خلاف هذا القول

وهم اعلم بمراد الله ورسوله

خلاصة ما اراده المؤلف والشارح

اذا حصل تعارض ظاهر، نقول في حده

تقابل الدليلين على سبيل المخالفة

فحينئذ اذا وقع تعارض بينهما يكون على اربعة اقسام

١،، اما ان يكون بين عامين او خاصين

٢،، او بين عام وخاص مطلقا

٣،، او بين عام وخاص من وجه

الواجب اذا حصل هذا التعارض الظاهري الواجب في نظر المجتهد ان يجمع بين الدليلين

اذا لم يمكن الجمع نظرنا في تاريخ كل منهما ان علمنا التاريخ

فالثاني ناسخ للاول

ان لم نعلم التاريخ بحثنا عن مرجح ان وجد فيها ونعمة

ولا بد ان نقول به الاعمال اولى من الاهمال

اذا لم يجد توقفنا حتى يظهر المرجح

هذا خلاصة ما اراده المؤلف

من ص ١٧٠ الى ص ١٨٠

الاجماع

فلا يعتبر موافقة الاصوليين لهم/س/ مامعنى هذا الكلام



باب الاجماع فيه عدة مباحث

١، تعريف الاجماع ،، لغة واصطلاحاً ،، الاصوليين والفقهاء

٢، حجية الاجماع

٣، هل يشترط في كونه حجة ان يموت جميع المجتمعين

٤، كيف يحصل الاجماع

٥، اقوال الصحابة وحجيتها

١، الاجماع في اللغة يأتي بمعنيين مشهورين

١، المعنى الاول العزم المؤكد وهو مصدر اجمع يجمع اجماعاً وهو عادة مجمع ومجمع عليه ومنه

الاية / فاجمعوا امركم وشركاءكم /

فاجمعوا امركم ،، اي اعزموا امركم

٢، ويأتي بمعنى اخر وهو مطلق الاتفاف /، يقال اجمع الناس على كذا وكذا اي اتفقوا فهو في اللغة يأتي بهذين

المعنيين

ومن هذا المعنى الاخر في الحديث (ان الله لا يجمع امتي على ضلال)

اي لا يجعل الله امته تتفق على ضلال

في المعنى اللغوي ،، اي في معنى مطلق الاتفاق

عند الفقهاء والاصوليين هو اتفاق خاص

بمعنى،، اتفاق علماء العصر على حكم شرعي كما اشار المؤلف والشارح

احسن من تعريف المؤلف لانه يأتي عليه بعض الاعتراضات

لانه لم يبين متى يكون هذا الاتفاق وهذا الاجماع ويشترط ان يكون بعد الموت النبي( ) هو لم يذكر هذا في الحد  
لم يبين نوع الامة

نقول/،، اتفاق مجتهد عصر من العصور من امة محمد( ) بعد وفاته على امر ديني او على حكم شرعي هذا اشمل من  
تعريف المؤلف والشارح/ تعريف الشيخ محمد/

شرح التعريف/١،، اتفاق مجتهد عصر/، هذا خرج به الجهال اتفاهم ليس بحجة

ولو وافقوا المجتهدين فانه لا يعتبر وفاقهم، كما قال الشارح/ فلا يعتبر وفاق العوام لهم/

٢،، قولنا،، من امة محمد( ) نريد بها امة الاجابة لا امة الدعوة

٣،، بعد وفاته النبي( ) خرج به ما لو تم الاتفاق في عصره فهذا لا يسمى اجماعا اصطلاحا

قد يطلق عليه اجماع من حيث اللغة

اما من حيث اصطلاح الفقهاء والاصوليين لا يسمى اجماع

٤،، على امر ديني / خرج ما لو تم الاتفاق على امر دنيوي فهذا لا يسمى داخلا في حد الاجماع الشرعي

نعم هو يعتبر عند اهله ولاشك في ذلك

مثل/ان يتفق الاطباء على شيء فهذا معتبر عندهم لانهم اهل هذا الشأن

يشترط ان لا يخالف شياء من امر الشرع

نحن نتكلم فب علم تجريبي مجرد

مثلا /اتفقوا في امر عندهم/اتفافهم معتبر حسب علمهم وعملهم وهو معتبر عندهم

قول الشارح/

\*\*\*\*\*

فلا يعتبر موافقة الاصوليين لهم/

اي الفقهاء /وهذا ليس على اطلاقه،،، كما قال الشارح بل هناك تفصيل

الاصولي الذي يختصر علمه على معرفة الاصول فقط هذا لاشك خلافه او وفاقه لايعتبر اما اذا كان عالما بالاصول متبحرا في الفقه بفروعه وقواعد الشريعة،،،حينئذ هناك خلاف المعتمد انه يعتبر ويؤخذ به

قول الجماهير/،انه لايعتبر كذلك لماذا،،، لاننا نتكلم في الفقه

اما غير الفقهاء فاجماعهم حجة في علمهم

اجماع كل اهل علم في علمهم حجة

نحن الان نتحدث في الفقه باجماع الفقهاء حجة

اذا اطلق قول الفقهاء فالمراد المجتهدون منهم

فحينئذ خرج به المقلدون وخرج به الاصوليين الذين لم يتبحروا في الفقه وفروعه بمعنى انهم تبحروا في معرفة  
الاصول فقط

تكلمة

حجية الاجماع / حجية الاجماع ثبت بالكتاب والسنة وباتفاق الامة

يعني اجمع العلماء على حجية الاجماع

«، من الكتاب»، الاية»، ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى  
ونصله جهنم وساءت مصيرا

حجية الاية / رتب العقاب على من اتبع غير سبيل المؤمنين»، وهذه دلالة واضحة

من خالف سبيل المؤمنين يترتب عليه العقاب يستحق هذا الوعيد

٢٠٠،،الاية،/وان تنازعتم في شيء فروده الى الله والى الرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الاخر

هذا دل بالمفهوم على ان الامة ان لم يتنازعا في شيء

فهذا اجماع منهم لان مرد الرجوع الى التنازع حينئذ يكون اجماعا ويكون حجة

وفي الحديث (لا تجتمع امتي على ضلالة)

الاجماع ثابت بالكتاب والسنة واجماع العلماء على حجية الاجماع

واجماع هذه الامة حجة دون غيرها لقول النبي(لا تجتمع امتي على ضلالة/

ودل المعتبر ان الاجماع هو اجماع هذه الامة

ما عدا امة الاسلام فانهم قد يجتمعون على ضلالة لان النبي(قيد هذا بامة الاسلام

الحديث/ان الله لا يجمع امتي على ضلال/

مثال على الاجماع/ حرمت الصلاة بالحد،،،اجمع العلماء على ان الصلاة مع وجود الحدث محرمة ولا تصح ومن

فعل ذلك بطلت صلاته بالاتفاق

مستند هذا الاجماع /سواء علمناه ام لم نعلم الدليل

معنى ذلك هل لا يوجد دليل،، نعم يوجد دليل لكن دلالاته ليست واضحة يعني ربما يعلمه بعض المجتهدين  
ولا يعلمخ البعض الاخر

وربمت لانعلمه ولكن نعلم ان الاجماع موجود

مستند هذا الاجماع /اي الصلاة بالحدث محرمة ولا تصح

دليل هذا المستند اي الصلاة /اية الوضوء في سورة المائدة

الاية/وان كنتم جنبا فاطهروا/

وان كنتم على سفر او جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء ولم تجدوا ماء فتميموا صعيدا طيبا/ الاية  
دلالتها قطيعة على وجود الطهارة على المحدث/

٢،، الاجماع حجة على العصر الثاني ومن بعده (الامر الثاني)

١،، اذا اجمع اهل العصر كان الاجماع حجة عليهم او لا

٢،، كان حجة عليهم ومن بعظه وفي اي عصر كان /، في هذا رد على ابن حزم وداوود الظاهري لانهم لا يعتبرون  
الاجماع الا اذا كان في عصر الصحابة

يمكن تقسيم الاجماع قسمين

١، اجماع قطعي في امر قطعي

٢، اجماع في امر ليس معلوم في الدين بالضرورة

اذا اجمع العلماء لا يخرج اجماعهم عن هذين النوعين

اما ان يجمعوا على امر معلوم من الدين بالضرورة وهذا لاخلاف فيه

لانه متفق فيه بين جميع العلماء هذا لايريد الاصوليون ولا الفقهاء في كلامهم

مثل/ التوحيد، الصلوات، الصيام، الخ

٢، الامر الثاني/الاجماع في امر ليس معلوم في الدين بالضرورة

وهذا النوع اختلف العلماء فيه على نوعين هما قولان

١، لا يقع الا في زمن الصحابة وهذا قال به داوود الظاهري وسار عليه ابن حزم وكان ابن تيمية في بعض المواضع

يقول به ثم يأتي في مواضع اخرى يقول بقول الجمهور وينقل الاتفاق في مسائل كثيرة

اكثر من نقل الاجماع في هذه الامة/ابن تيمية/

قوله الاجماع في زمن الصحابة /قوله مؤول/، ما معنى مؤول

الاجماع في المسائل التي لم يتخلفوا وانما حصل بين اهل السنة والمبتدعة فيما بعد زمن الصحابة /هذا باختصار/،

تكلمة

الجمهور الاجماع يحصل في اي زمن كان ولو كان بعد موت الصحابة

مثال/ اجمع العلماء على نجاسة الماء المتغير بنجس وهذا لا نعرف له دليلا صريحا وصحيحت اي لانعلم له مستندا في جميع الادلة

العلماء اجمعوا على هذا/ نعم،،،الدليل وما ورد دليل في هذا صحيح،الدليل ليس معلوما وما ورد فيه دليل يصح

كذلك اجمع العلماء على تحريم شحم الخنزير كلحمه

وهذا لانعلم له مستندا/،الجمهور هذا اجماع يعد زمن الصحابة كان اجماعهم حجة على تحريم شحم الخنزير /العلماء لم يجدوا مخالفا لهم كان اجماعهم حجة

من نظر في الاجماع وجد ان من الاجماع وقع في زمن الصحابة وهذا كأن العلماء تفقوا عليه في الفروع وجميع المذاهب تقول بهذا

فان كنت تقلد فلا يحل لك ان تطعين وترد على العلماء

اما ابن حزم فهو عالم ومتبحر في هذا الفن لانك تقلد عالما من العلماء

الاجماع ينعقد على من انعقد به الاجماع في اي عصر كان،،من اين اخذنا هذا

هذا من دلالة الادلة /الاية،،،ويتبع غير سبيل المؤمنين

متى انعقد الاجماع،،،فهو حجة،،،فلا يجوز لاحد ان يخالفهم

بشرط ان يكون الاجماع متيقنا



ولا يحق لاحد ان يقول بالاجماع في مسالة خلافية

ونقل الامام احمد الاجماع في ردوده على المعتزلة والجمهية ،،،،ينقل الاجماع

س/هل نطق الصحابة بهذا الاجماع

ج/كلا،،تتبع اقوالهم ونقل الاجماع

معنى انقرض اهل العصر /ان يموت المجمعون كلهم

وقيل يشترط ،/جعله المؤلف بصيغة كقوة القول الاول

بل القول الثاني فاسد

لاننا لو قلنا به ما صح اجماع في الدنيا

والادلة على خلافه لانها لم تحدد على زمن انقرض العصر

لان الاجماع ،،،هو اتفاق مجتهدوا هذه الامة فلا نقول ماتوا وانقرضوا

بل اجمع الصحابة على امور ونقلها التابعون والصحابة احياء ولو كان انقرضهم (اي الصحابة المجمعون) لما كان

هناك اجماع اصلا ،،،اي انقرض المجمعون

لانه قد يولد من يخالف المجمعون وهم احياء

الخلاصة/القول باشتراط انقراض علماء العصر،،قول فاسد

القول الثاني،،فاسد،،لثلاثة امور

١،،عموم ادلة حجية الاجماع بمجرد انعقاده

٢،،ان التابعين احتجوا باجماعات الصحابة في زمنهم

٣،،لو قيل باشتراط الانقراض لم يبق اجماعا ألبتة

اذا اتفقوا فكيف لهم ان يرجعوا،دلالة الادلة بانهم بمجرد الاتفاق صارحجة

فكيف يتصور ان يتفق العلماء على شيء ثم يرجعوا عن اجماعهم،ولهم على هذا القول ان يرجعوا عن هذا الحكم

الذي ادى اجتهادهم اليه

وهذا القول فاسد

الاجماع السكوتي/

الاجماع ينقسم بحصوله الى نوعين

١،،اجماع قولي

٢،،اجماع فعلي

الاجماع الذي تحدثنا فيه كان الاجماع القولي،،اما الاجماع الفعلي،،قالوا مستحيل ان يفعل المجتهدون فعلا ولا

يصرحون به ولا يتصور هذا او غير متصور

لانه لا يخلو زمن من ناطق بالحجة

بعضهم يثبته ويمثل/بالختان/ولكن رد عليه بان هذا فعل سبقه قول

هل اجمع العلماء على مشروعية الختان /نعم اجمعوا

مع ذلك هذا سبقه قول

اما اذا قلنا اجمعوا في زمن ما على هذا الفعل من غير كلام يكون ثم قول هذا امر بعيد

المهم انه قولان /الصحيح لا وجود له لانعلم له واقعة صريحة

الاجماع في زمن الصحابة معرفته اسهل من اجماع في زمن التابعين وفي زمن تابع التابعين وهكذا

اما الاجماع السكوتي فهو متعذر،،،لماذا لانه يصعب ولا يمكن ان نحيط بكل العلماء،،،ربما لم يسكت وتكلم  
ربما تكلم في كتاب الفه

ربما ليس لديه ما يصل اليه فيكتب هذا ويبين معارضته لذلك الاجتهاد وهذا غير ممكن وان ادعى البعض ان  
ذلك سهل في زمن الاعلام والانترنت وليس بسهل، يصعب جدا ان نعرف باحوال كل المجتهدين وقد ينكر عليه  
احد ولم يشتهر هذا الانكار وهذا موجود

الاجماع السكوتي /لا اعلم له مثالا صحيحا الا في زمن الصحابة(الشيخ محمد)

لا يوجد له مثال،،،الاجماع السكوتي الا في زمن الصحابة

حينئذ ليس باجماع وليس بحجة

قال الامام الشافعي اقوال الصحابة اذا تفرقوا نصير اليها الى ما وافق الكتاب والسنة

اقوال الصحابة / المؤلف تكلم على حالة واحدة

يمكن القول ان اقوال الصحابة لها حالات،، ان اردنا ان نقسمها،، هي ستة انواع

١،، ان يختلفوا فيما بينهم،، حينئذ قول بعضهم ليس حجة على بعضهم بالاتفاق،، الاما وافق الدليل من الكتاب  
والسنة

٢،، ان يتفقوا جميعا فهذا حجة بالاجماع

٣،، ان يقول واحدا منهم قولاً خرج مخرج الفتوى وفيه اجتهاد/ اي للاجتهاد فيه نصيب

الصحيح انه ليس بحجة لانه خرج منه مخرج الفتوى والاجتهاد

وهذا منه للمجتهدين / وهذا ليس قول بعضهم ليس حجة لكن لاشك ان فهمهم اقوى من فهم غيرهم

وهذا لانزاع فيه

تكملة تقسيمات اقوال الصحابة

٤،، ان يقول الصحابة قولاً ويجتهد ولا يخالفه احد فهذا من الصحابة حجة عند جماهير اهل العلم

قالوا اقرار الصحابة له على هذا القول دليل على وجوده

وان لم نعلم نحن الدليل ولا يمكن ان يسكتوا على باطل

٥،، ان يقول الصحابة قولاً لا مجال للرأي فيه ، كامور الغيبيات

كان يقول حدث هذا في زمن النبي ( ) ويسوقه مساق الخبر ، فهذا حجة قولاً واحداً

وهذا يسمى عند المحدثين والاصوليين المرفوع حكما

لكن بعض المحققين قالوا يشترط ان لا يكون هذا الصحابي اشتهر بالاخذ عن اهل الكتاب

لان بعض الاقوال في الغيبيات وجدت هي حكاية عن بني اسرائيل

كما ورد عن ابن عباس و أبي بن كعب في بعض الاقوال

عن ابن عمر عن ابي سعيد ،

فلا بد ان يكون الصحابي غير معروف بالاخذ عن بني اسرائيل فان قوله به وان لم يوجد دليل ،قال العلماء

ليس بحجة

خمسة اقوال ليس لها علاقة بكلامنا هنا

والذي يريده المؤلف والشارح والاصوليين هو القول السادس

٦، ان يقول قولاً او ان يفعل فعلاً لم يشتهر لانه لو اشتهر انتقل الى الحالة الرابعة التي سبقت هذه المسألة

ولم نعلم نحن هل اشتهر ام لا

فهذه المسألة اختلف فيها اهل العلم

الائمة الاربعة وعامة اصحابهم على انه حجة

الشافعي لم يخالف في هذا لافي الجديد ولا في القديم

وهذا رد عليهم ابن القيم وابن تيمية على اصحاب الشافعي وهذا هو الحق

الشافعي /اذا قال احد الصحابة قولاً ولا نعلم مخالفاً له فان حجة هذا من ادلته»، وهو رد على الجويني والمحلي

ومن اصرح ما يؤيد هذا ما قاله /الربيع بن سليمان

قال /قال الشافعي يمكن ان نقول الا عن اصل ثم قال او قياس على اصلة والاصل كتاب الله وسنة نبيه ( ) او قول بعض اصحاب النبي ( )

فالامام الشافعي بين بيانا واضحا انه يحتج بقول واحد منهم ولو لم يشتهر

حينئذ نقول «، اذا فعل الصحابي فعلا او قال قولاً ولم يشتهر ولم نعلم له مخالف

فحينئذ قوله حجة عند جماهير اهل العلم

(الائمة الاربعة وعامة اصحابهم).

قال ابن القيم «، ائمة الاسلام كلهم على قبول قول الصحابي

قول الصحابي حجة اذا لم يخالفه احد

[١٠:٤٤ م، ٢٣/٧/٢٠٢٢] حسين ابراهيم عبدالله عزيز الجاف: الاجماع السكوتي

الاجماع بقولهم وفعلهم/اي المجتهدون

وبقول البعض/ كما يحصل بالقول يحصل بالفعل

وباقرار بعضهم المؤلف لم يذكر هذا

عبر عنه بسكوت الباقيين

سكوت الباقيين اما ان يكون مع القول او مع القول والفعل

او بالقول مع الاقرار

او بالفعل مع الاقرار

هذا اختاره بعض المتأخرين

لامثال له لانه لا بد ثم قول

الاخبار

مبحث مهم/ وقد ابتدع فيه بعض المتكلمين بعض البدع

وهذه البدع يلزم من ردها رد بعض ما جاء عن النبي ( )

الخبر/ لا باعتبار القائل الا اننا ان اعتبرنا

القائل لكان الاخبار ثلاثة

١، منها ما يقطع بصدقه

٢، منها ما يقطع بكذبه

٣، منها ما يحتمل الامرين/ الصدق والكذب/

فهذا لا مبحث لنا به /، باعتبار القائل/

انما المبحث هنا على الخبر من حيث انه خبر

قوله/ ما يدخل الصدق والكذب اي يتطرق اليه الصدق والكذب من حيث انه خبر يحتمل اليهما

س/لماذا ذكر المؤلف هذا الباب بعد باب الاجماع

ج/هذا مقصودا لذاته

انما المقصود يكون بعد مباحث الاقوال لانه ان كان الكلام،،اذا عرفت ما سبق من مباحث الاقوال

ذكرت لك بعدها ما يتعلق بالاقرار

بالاجماع القولي والسكوتي ساذكر لك بعدها ما يتعلق بالخبر حتى يتم القسمة

والاصل في هذا باب ان يدرس بتوسع في كتب البلاغة لان الخبر له احوال ولان الخبر قد يحذف في حال الجملة ،

من حيث التقديم والتاخير ومن حيث مراعاة الجملة كل هذا لا يبحث في علم اصول الفقه على وجه الاجمال

بمعنى ان الخبر يدخله الصدق والكذب اي يتطرق اليهما او يحتملها

والاحسن ان نقول(لذاته)حتى نتحرز من قول الله ومن قول الرسول()

حتى يكون الحد تاما،،نظيف كلمة لذاته

مثال/لو قال رجل هذا يحتمل الصدق والكذب لانه قد يكون قام او لم يقم

عندنا عكس،،الخبر،،الانشاء

المعتمد ان الكلام ينقسم الى خبر وانشاء



لا ثالث لهما ولا واسطة بينهما

هو اراد ان ينظر الى الخبر من حيث هو العلم،،متواتر واحاد،،اي من حيث افادة العلم او لا يفيد

هل يفيد العمل او لا يفيد

المتواتر عند المتكلمين / والمراد بالمتكلمين

١، المتكلمين في الاصول

٢، المتكلمين في باب العقائد

ملاحظة/تعريف المتواتر في الكتاب ،،

الكلام في الخبر الشرعي وغير الشرعي

لان الكلام غير الشرعي الكلام فيه يشترط فيه الاسلام

نحن نتكلم عن الخبر من حيث هو خبر لا باعتبار الغائب

ولا نتكلم عن الخبر في كلام النبي ()لانه فيه احد النوعين وانما نتكلم عن الخبر مطلقا

المتواتر ما ي جب العلم والعمل /عند المتكلمين

الاحاد ما يوجب الظن لا نقطع ان النبي( )قاله

تعريف المتواتر/وهو عندهم فيه اقوال بمعنى انهم اختلفوا في تعريفه على اقوال

فالذي اعقده الماتن والشارح هو هذا التعريف الموجود في الكتاب

الجماهير على ان المتواتر يفيد العلم

ومنهم من قال يفيد الظن هكذا قالوا

قالوا يفيد العلم ، قالوا لهم ما العلم الذي يفيد

قالوا يفيد العلم الضروري ومنهم من قال يفيد العلم الضروري والنظري

يفيد العلم الضروري في باب العقائد عندهم يكون مقطوعا به لكن يشترط ان لا يوجد ما يريده

بان رسول الله ( )قاله

س/ قيل لهم ما المتواتر

ج/ قالوا ما وراه جمع كثير عن جمع عن كثير الى منتهاه في كل طبقات السند

ان يمتنع في هذا الجمع ان يتواطؤا على الكذب

س/ فقيل لهم هل يشترط عددا معين

ج/ الجماهير قالوا نعم يشترط فيه عددا معين

١،،منهم من قال عشرة وهذا الذي اشترط السيوطي

٢،،منهم من لم يشترط

٣،،منهم من قال ثلاثة

٤،،منهم من قال يشترط اثنان

٥،، منهم من قال سبعين

على شرط السيوطي الذي قال عشرة لو ان الحديث رواه تسعة

لا يعتبر متواترا

لماذا،، لانهم ليسوا عشرة

وهذا الكلام لا دليل عليه فالشروط عندهم يمكن ان نقول ثلاثة وهو ما رواه عدد كثير عن عدد كثير

،واختلفوا في هذا العدد

هذا ما اشار اليه المؤلف

المؤلف عندما عرف المتواتر لم ينظر الى العدد وانما نظر الى المعنى

ثم اشترطوا شرطا ثالثا وهو لا بد ان يكون عن مشاهدة وسماع اي ان يكون مستند هذا الخبر هو الحس

فيقول جميع من رووا الحديث ،،،راينا كذا او سمعنا كذا ليكون هو الحس

شروط المتواتر عندهم

١، ان يكون عدد كثير /الجمع/ في رواية الحديث

٢، ان تحيل العادة ان يتواطئوا على الكذب

٣، ان توجد هذه الكثرة في كل طبقات السند

٤، ان يكون مستند هذا الخبر الحسن

اذا فقد شرط من هذه الشروط

لا يكون متواترا

س/ ما النتيجة

ج/ النتيجة لا يوجد متواتر وهذا محال وهذا لا ينطبق الا على بعض احاديث النبي ( )

فهذه الشروط مبتدعة ما انزل الله بها من سلطان

من حيث قبول الخبر او رده شروط مبتدعة

كذلك هذه الشروط لا يمكن ان يتحقق

يلزم من هذا الحد رد كثير من الاحاديث في باب العقائد والفقهاء لانه لا يكون متواترا لاسيما في باب العقائد

لم يشترطوا الاسلام لان هذا يتعلق بمطلق الخبر اما حديث النبي ( ) فاننا نشتري فيه لابد فيه من الاسلام

الاحاد/ما سوى المتواتر

الذين اشترطوا عشرة مالمسيوطي وغيره لو وجد في كل طبقة تسعة لايسمى متواترا

س/هل يترتب على هذا شيء

ج/نعم يترتب عليه اشياء، فعندهم كما سبق لاينسخ الاحاد للمتواتر، وهذا خطأ

فلا ينبغي ان نفرق بين المتواتر والاحاد من حيث العلم والعمل

لان خبر الواحد قد يفيد العن وهذا الحد الذي وضعه للمتواتر حد فاسد لا دليل عليه لاننا لو قلنا به لكان

اغلب نافي البخاري ومسلم احاديث احاد

الامة اجمعت على قبول احاديث البخاري ومسلم والامة عملت بها وافادت عندها القطع

فهذا عمل على خلاف ما وضعه من حد

الامر الثاني مما وضعه يكون اغلب السنة من باب الاحاد وعليه اغلب السنة لايفيد العلم

وانما يفيد الظن والله سبحانه ذم الظن مطلقا

هذا الظن الذي بمعنى الشك

اما الظن الذي انبنى على دليل كما بيناه

فان الدليل فد يفيد العلم وقد يفيد الظن خلافا لما وضعه هم من ان الدليل لا يكون الاقطعي

وهذا المبحث لصعوبته ووعورته فيه كثير من المباحث الذي وضعه المتكلمون الذي خلاف ما جاء في الكتاب

والسنة

قوله سبحانه / ما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه اتوها/

فكل ما جاء عن الرسول وجب العمل به وكل ما نهان عنه وجب الكف عنه

وعند المتكلمين كل ما جاء عن الرسول ( ) وهو خبر الاحاد

لا يفيد العلم انما يفيد الظن على كلامهم

قد ناخذه وقد لا ناخذه لاننا لانقطع به ان النبي ( ) قاله

والاية/ وما اتاكم الرسول فخذوه،،،، الخ

وحدها يكفي في هدم الحد الذي وضعه فما ورد عن النبي ( ) على ما قسموه سواء كان متوترا او احادا ، فانه يجب

ان ناخذ به سواء كان امرا ويجب ان نكف عنه ان كان نهيا

فان كان مندوبا او مكروها فيستحب ان نفعله او نكف عنه على سبيل الاستحباب واذا فعله لا ياثم فاعله

اذن يمكن ان نقول هذا التقسيم مبتدع ولاشك في هذا لانه يخالف الكتاب والسنة وعمل الصحابة والتابعين

فالقران محفوظ والسنة محفوظة بحفظ الله

لانها من الذكر/ الاية،،،، انا نحن نزلنا الذكر،،،، الخ/

الاية/ انزلنا اليك الذكر/ اي السنة

لنبين للناس ما نزل اليهم/ اي القران

ونحن نجد في كثير من الايات انها تقف في بيانها على السنة النبوية لانها المصدر الثاني للتشريع

وهذه الاحاديث نجد كثير منها احاد

فإذا لم يكن العمل عليها حينئذ لا يكون القران محفوظا

لان حفظ القران يستلزم حفظ السنة

وحفظ السنة يستلزم حفظ القران

فإذا جاء القران من غير السنة فكيف نعمل به

على ما قسموه من باب الاحاد فانه يفيد الظن

حينئذ يكون قد انطبق علينا قوله تعالى /وما يتبع اكثرهم الا ظن/

اي يتبعون الا الظن/والظن لا يغني من الحق شيئاً

والظن هو الشك

تقسيم الخبر الى احاد ومتواتر من حيث العمل تقسيم مبتدع

اول من قال به الجهمية والمعتزلة واشتهر جدا عن ابراهيم بن علية وهو جهمي

قسم علماء السلف الخبر متواتر لا يريدون به المتواتر عند المتكلمين

مثال/لو قال الشافعي هذا خبر متواتر بمعنى تتابع النقلة عليه

هذا التقسيم من حيث القبول والرد

لو قال الامام احمد هذا خبر متواتر اي تتابع في نقله

الكلام واحد والغرض يختلف

الحديث اذا ثبت سنده وجب قبوله

قد يفيد العلم وقد يفيد الظن ، ولا يلزم ان يفيد العلم او يفيد الظن

مثاله/حديث معاذ الى اهل اليمن/حجة

لو كان فيه شك لقالوا انت يا معاذ واحد ولا يفيد العلم مع ذلك لم يعترضوا عليه

وهم اهل اللغة

بل قد يكون الاحاد اثبت من المتواتر في اثبات العلم لا سيما اذا اقترن به بعض الطرائق

مثلا ،،، الحديث له عدة طرائق

قد يكون الخبر متفق عليه وهو احاد

لا فرق بين خبر الاحاد وخبر المتواتر ويجب العمل به بالاتفاق بين السلف

اما التفريق من حيث الاصطلاح ، لا مشاحة في الاصطلاح وهذا ما عليه الكثير من المحدثين المتأخرين

واول من ذكره من المحدثين هو ،،، الخطيب البغدادي ،،، ورد عليه ابن الصلاح وقال هذا من تفريق المتكلمين

وهذا لا يعني ان الاخبار لا تتفاوتة في القوة والضعف اذا تعارض بين الادلة فان الخطأ أقرب الى الواحد والاثنين

اكثر من ان تكون الى الجماعة

الاخبار تتفاوت من حيث القوة والضعف

من الكتاب/لا احتمال الخطأ فيه ،،، هذا الكلام من نفسه فاسد



وإذا قيل الخبر عند الاطلاق فالمراد به الاحاد وليس المتواتر،،عندالجهمية،،لانه اكثر عندهم

عند الاصوليين الخبر عندهم (مرسل ومسند)

اما المحدثين عندهم تقسيمات كثيرة

وهذا من باب الاصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح

اذا كان الحديث مسندا فله اقسام

واذا كان مرسلا فله اقسام

حينئذ تعود القسم كما هي مذكورة عند المحدثين

والمرسل عند الاصوليين يختلف عن المرسل عند المحدثين

عند المحدثين هو الذي سقط من اخره راويا او راويان بعد التابعي

او هو مرفوع التابعس الى النبي ( )

المرسل عند الاصوليين والفقهاء اعم من المرسل عند المحدثين.

المرسل لا يصح ان يحتج به لانه يحتمل ان يكون الساقط من السند مرجوحا

الا مراسيل الصحابة الصغار / اي صغار في السن ادركوا النبي ( ) وهم صغار السن وقد سمعوا الاحاديث من

اشخاص اخرين

ثم يروون الاحاديث ويستقون الراوي المباشر  
فهذه المراسيل يقبل بلا شك لان الصحابة كلهم عدول

وهذا لا يضر عدم معرفة اسمه

المسند. كل ما اتصل اسناده

المرسل كل ما لم يتصل اسناده مرسل

العنعنة / ان كان من قبيل المسند عند الاصوليين محتج به لانه في حكم المقبول

اذا لم يكن مدلسا (العنعنة) حينئذ يكون من قبيل المرسل عند الاصوليين ومن قبيل المنقطع عند المحدثين  
او معضل

من ص ١٩٠ الى ص ٢٠٠

القياس

باب القياس هو لب علم اصول الفقه ، بل الامام الشافعي رحمه الله ،، اختصر علم اصول الفقه في القياس

س/ اذا قيل لك أتت بمرادف لعلم اصول الفقه

ج/ قال الامام الشافعي ،، القياس،،

لماذا،،

ج،،لانه يجتمع فيه جل علم اصول الفقه وبين الفقيه وغير الفقيه

هذا الباب يكون الكلام فيه على عدة ابواب

١،،تعريف القياس،،في الكتاب

٢،،اقسام القياس

٣،،شروط القياس

هو عرف القياس بتعريف وهو احد التعريفات

تعريف القياس/حمل معلوم على معلوم في اثبات حكم او نفيه عنهما

تعريف اخر،،حمل فرع على اصل بعلة تجمعهما بحكم واحد

سبب التكلم في القياس بعد هذه الابواب

كأن الامام الجويني يقول بعد ان انتهينا من مباحث الالفاظ والاقوال والاجماع والخبر بانواعه

ان الاوان الشروع في القياس

القياس في اللغة فعال بمعنى مفعول بمعنى مقيس

عندنا الاصل وهو المقيس عليه وعندنا فرع وهو المقيس  
وعندنا علة ونجمع بين الاصل والفرع وعندنا حكم شرعي  
وهذا الحكم الشرعي يشمل الحكم بقسميه /الوضعي والتكليفي

القياس،،رد الفرع الى اصل في حكم شرعي لعلة صحيحة

قوله،،حكم شرعي،،لان القياس لا يكون الا في الحكم الشرعي هذا نتحرز به من القياس العقلي

جامعة للحكم،،بين الاصل والفرع

س/قد يقول قائل ان القياس من الادلة الشرعية

ج/نعم هو دليل شرعي،دل عليه الكتاب والسنة

وحكى عليه الاجماع لذلك لا يعتد بخلاف الظاهري

س/ما الدليل على ان القياس حكم شرعي

ج/كل اية يراد به ضرب المثل يراد به القياس

مثال/والنخل باسقات لها طلع نضيد رزقا للعباد

الاية /واحيينا به بلدة ميتة

كذلك الخروج،،اي خروج الموتي من قبورهم

السنة/رجل جاء الى النبي()ان امي ماتت وعليها صوم شهر افأقضيها عنها،قال نعم

فدين الله احق ان يقضى،،هذا هو عين القياس

والعقل اثبت القياس/كقياس (كل مسكر حرام)

مثل/كقياس الارز على البر في الربا بجامع الطعم

س/لم يات نص في الارز

ج/نقول كالبر بجامع الطعم

اقسام القياس

١،قياس العلة،، تكون العلة في الفرع اولى من وجوده في الاصل المقيس عليه ولذلك هذا النوع من القياس

اتفق العلماء على اثباته حتى الظاهرية

لكن ابن حزم لا يسميه قياسا لكنه يثبته وثم خلاف

س/هل هو داخل في النص او لا

هل يسمى قياسا ام الدلالة على الحكم من نفس اللفظ والخلاف فيه لفظي

جمهور الاصوليين يقولون الدلالة من النص نفسه

لكن استنباطه يكون بالعقل

الذي يظهر لاتعارض بين القولين

ابن حزم مع انكاره للقياس لكنه يحتج بهذا القياس، لكنه يسميه قياسا

اذن هذا النوع لا يحتاج ان نذكر العلة

لان العلة يفهم مباشرة في النص

كل لفظ يحمل معنى (الاف) يكون حراما

النوع الاول/لاينازع فيه احد من اهل العلم

الخلاف هل يسمى قياسا او لا

ابن حزم لا يسميه قياسا

/ولاتنهرهما/النهر،، يحمل معاني كثيرة

٢،، النوع الثاني/قياس الدلالة

مثل،، قياس الزكاة في مال الصبي على مال البالغ

فتكون العلة

س/تكون الزكاة في مال الصبي ما الدليل

ج/بالقياس على مال البالغ لانه مال نام

تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون مقتضية له او لا تكون موجبة له

فتكون الحكم في المقيس عليه نظير الحكم في المقيس لا اقوى منه

،،،، تكون اضعف من قياس العلة،،

&&&\*

مثال /ان الله حرم اكل مال اليتيم

كذلك نقول ان الشرب من مال اليتيم حرام

الاكل نظير الشرب

حينئذ نستدل بالنظير على النظير وهذا قياس الدلالة

س/ما الدليل بين قياس العلة وقياس الدلالة

قياس الدلالة يكون الجمع فيه بحمل النظير على النظير لا بعين العلة

في قياس الدلالة ننظر الى حمل النظير على النظير

في قياس العلة /العلة تكون موجبة للحكم ولا تكون العلة في الفرع اولى من وجودها في الاصل

اما في قياس الدلالة /العلة تدل على الحكم ولا تكون كما في قياس العلة موجبة للحكم

قياس الشبهه /

لدينا فرع ولدينا اصلان وليس اصل واحد

فيتم الحاقه باكثرها شبهه

مثال في الكتاب/مثل بالعبد،،شبهه بالادمي واضح من جميع النواحي ولكن يسقط عنه الحج والزكاة لانه ليس

له مال ماله لسيدة

٢،، وشبهه بالبهيمة،،من حيث اوضح في الكتاب فيه شبهه

س/اذا تلف رقيق قتله غيره خطأ

فهل يضمن بالدية قياسا على الحر، بالقيمة قياسا على البهيمة

هذه مسالة

ج/١،،من قال يشبه البهيمة يلزمه القيمة

٢،،من قال يشبه الحر يلزمه الدية

وقد تكون الدية اكثر من القيمة او مساوي او اقل



الذي عليه الصنيع انه اكثر شبها بالبهيمة لذلك قد تكون القيمة اكثر من الدية او اقل او مساوي

لو قلنا اشبه الحر فيه الدية فقط

شروع منه في شروط القياس

الامام احمد رحمه الله ذم القياس كثيرا ولكنه هل ينكر القياس ،،،كلا،،،ولكنه انكر القياس الذي هو مقابل النص

وكثير من اقوال الامام احمد تخرجت على القياس

وكيف ينكره وهو الذي ثبت على الشافعي

والذي جمع بين مدرسة الرأي ومدرسة الحديث /الامام احمد من تلاميذ الشافعي ، وبعدها اصبح امام اهل السنة والجماعة

،،ان يكون الفرع مناسب للاصل في الجمع

كذلك ان يكون الاصل ثابتا بدليل متفق عليه بين الخصمين اذا كان في مقام المناظرة

متى تخلف شرط من الشروط يكون القياس فاسدا ومذموما

ان يكون الاصل اي الدليل متفق عليه بين الخصمين

نبدأ بهذا احسن

اذا لم يوجد خصم عندها يجب ان يثبت

عند القائس (المجتهد)

مثال/في الماء المستعمل،،عند الشافعية،،طاهر غير مطهر

نقول لو حصلت بين احد من الشافعية وغيره من المالكية والاحناف فقال من الشافعية لا يرفع الحدث ولا يزيل الخبث

وعندنا رمي الجمرات فلا يجوز رمي الجمرات بحصى مستعمل

فلورميت بالحصى المستعمل فلا يجوز ذلك قياس على الماء المستعمل

هذا الكلام لا يلزم الخصم لانه لا يثبت هذا الكلام

الاصل غير ثابت عند الخصم حينئذ يكون القياس فاسدا

لماذا لان الاصل ان لم يكن ثابتا فالاولى عدم ثبوت الفرع

قوله،،لفظا ولا معنى /هذا من باب البيان والا لكان /ولا تنتقض\_كفى

مثال على شرح المحلي

القتل بالمثل بالحجر والخشب انه قتل يجب به القصاص كالقتل بالمحدد

بالذي يكون له/حد/

فينتقض ذلك بقتل الوالد ولده ولا يجب به قصاص ، وجد فيه جميع الاوصاف المذكوره مع ذلك لا يقتل الوالد

بولده

لماذا

١، للنص

٢، جميع الاوصاف موجودة نقول ليس هذه العلة لو جبت ان تطرد في جميع معلولاتها

يمكن ان نقول من باب الغير اذا اتفتت العلة في المقيس لم يكن ان نلحقه بالمقيس عليه /هذا باختصار/،

المؤلف يذهب الى اشتراط الاضرار كلما وجد العلة وجد الحكم ، كثير من العلناء لا يقولون بهذا ولكن نحن نسير مع المؤلف ،،فيه خلاف،،

العلة/الشيء الذي يجعله الشارع اماراة على الحكم ، فمن يقول بهذا القول

انه متى بعد العلة وجد الحكم

واذا تخلف الحكم مع وجود العلة تكون هذه العلة منتقضة

هذا يبين لنا انه ليست هذه علة من قال بهذا القول

مثال/علة تحريم الخمر الاسكار ، فاذا وجد السكر في حكم ولم يحرم لعلة الاسكار معيننا

حينئذ تكون هذه العلة منتقضة ، لو كانت صحيحة لو جبت ان تطرد في جميع المعلومات

فترك هذه العلة ونبحث عن علة جديدة

العلة،،الاسكار،،

الاسكار توهمنا انه علة للتحريم /هذا ما اراده المؤلف

الصواب خلاف ذلك / فلا يلزم ان يطرد العلة

في جميع المعلومات لان الذي يشرع هو الله

لانه قد توجد العلة ولا يوجد حكم

معنى رتب الشارع الحكم على وصف مناسب علمنا في ذلك الموضع ان الحكم موصوف بوصف لا يلزم معه ان تكون ليست بصحيحة

وهذا لا يقدم في صحة الحكم

العلة قد تخصص والحكم يدخله التخصيص

كذلك لفوات شرط من الشروط او لعلة اخص منها

هذه فيه تفاصيل كثيرة لا يأتيها في هذا المقام

مثال/ لو كان عندنا (شاة) فيها لبن كثير ، واراد صاحبها ان يبيع هذه الشاة واكتشف المشتري ان فيها عيبا بعد ان حلبها فاراد ان يردها على صاحبها ، فنقول حينئذ ما حال اللبن الذي شربه المشتري

ورد في الحديث ان يردها ،،المشتري وصاعا من تمر عليها

الاصل ان يرد اللبن بمثله او بقيمته ، في الحديث يردها وصاعا من تمر

هنا تخلف الحكم ، استثناء من الشارع للحديث

وهذا لا يقدم في العلة الاولى

الحكم لا يثبت لصلاحيه المحل

في مسالة قتل المسلم بالكافر ، فلا يلزم كلما وجد العلة وجد الحكم خلافا لما ذهب اليه المؤلف  
ويمكن ان نقول من باب التبين ، اذا وجد العلة وجد الحكم ، واذا انتفى العلة انتفى الحكم  
هذا على سبيل الغالب ،، هذا الاصل

والقواعد توضع على الغالب ولا يلزم منها انها ان تطرد يعني القاعدة التي نقول فيها  
الحكم يدور مع علته وجودا وعدما ،، قاعدة سليمة لكن قد يكون فيه استثناء لا يلزم ان يطرد العلة في  
جميع معلوماتها

ص ٢٠٨/الكلام في الكتاب

هذا نقول به اذت كان الحكم معللا بعله واحدة كما مثلنا به في مسالة تحريم الخمر  
اما اذا كان الحكم معللا باكثر من علة ولا ينبغي الحكم لانه ثم علة اخرى

مثال/مسألة القتل في الردة وبسبب الاحصان ومن قتل نفسا ومن ترك الصلاة ومن فارق الجماعة  
اذا انتفى واحد من هذه الخمسة او كلها لا يلزم ان يقضي الحكم لانه قد يوجد في غيره

لانه قد ينتفي اربعة منها ويبقى واحد فلا ينبغي القتل

من ص ٢٠١ الص ٢٠٩

الحظر والاباحة

فمن الناس من يقول،،اي العلماء

الاشياء بعد البعثة /لماذا قيدها بعد البعثة

ج/هذا احتراز عن جكم الاشياء قبل البعثة ، هت اراد ان يتكلم على الاشياء بعد البعثة لان قبلها فيه خلاف

وهذه من الامور العجيبة في اصوله الفقه

لذلك قال العمريطي من كلامه

لا حكم لما قبل البعثة والحكم لما بعد البعثة

والاصل في الاشياء قبل البعث تحريمها لابعد الشرع

بدأ بزيادة على الجويني

وهذه المسالة ضرب لافائدة فيه/الشيخ محمد البحيري

من العلماء من قال لا حكم يتعلق بشيء قبل البعثة لا حكم لها مطلقا (حتى تبعث رسولا).

اختلفوا في الاعيان المنتفع بها قبل البعثة

منهم من قال،،الاصل فيه الحرمة/المعتزلة

منهم من قال الاصل فيه الحل

لماذا/قالوا العقل عندنا ان هذه الاشياء لا يجوز ان ينتفع بها لانها محرمة

القول الثاني / قال به الاشاعرة وبعض اهل السنة

الراجح/ ان نقول هل كلفنا الشرع بالبحث عن الاشياء قبل البعثة

الجواب / كلا

الاصل في المنافع الحل وفي المضار الحرمة .

بعض اهل السنة قالوا بالحل وذلك بدليل النص

الاية/ هو الذي احل لكم ما في الارض جميعا يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث

الحظر على المنع/، وحرم عليهم الخبائث

الكلام من هذا الباب من زيادة المتكلمين

لماذا نناقش هذا الحكم قبل الارسال لن نستفيد منه لان الشرع كمل

وهذا الباب اوجده المتكلمون

التفصيل لما بعد البعثة اما قبل البعثة فلا حكم فيه ولا نبحث فيه

الاستصحاب / لا دليل

مثلا/ يقول لا دليل على صيام رجب لعدم الاصيل

وهو حجة مجزم / عند الفقهاء والاصوليين

تعريفه/لزوم حكم دل الشرع على ثبوته ودوائه

وهو حجة اصلا لماذا لانه استصحاب العدم الاصلي

او،،ابقاء ما كان على ما كان لانعدام المغير/تعريف للمعنى المصدرى

اذا حصل تعارض فى الظاهر/التعارض يكونون فى ذهن المجتهد،،لان الادلة من عند الله لاتعارض فيها

المباحث فيه سنة/جميع الادلة نرجع الى ما هو منها جلي ومنها ما هو خفي

ظاهر كلامه الظاهر من الحقيقة

والمؤل من المجاز

ولكن الاصل انهما من الحقيقة

اذا كان هناك دليل على المؤول نذهب اليه لانه دل عليه الدليل يحمل معناه/الراجع/

نثبت ما اثبته الله لنفسه لان هذا حقيقة نقدم الحقيقة على المجاز

المسألة الثانية



نقول لو اراد المجتهدان استصحاب الاصل في الحل والتحرير حسب مفهوم المجتهد المرجح عنده

فاذا استصحاب الحل او الحرمة فهذا يمكن ان نقسمه الى اربعة اقسام

يمكن ان نقوف عندنا عبارات ومعاملات واعيان وعادات

١،،العبادات الاصل فيها التحريم لانها شرع الله ولا يجوز ان نعبده الله الا بما شرع

٢،،المعاملات الاصل فيها الحل

٣،،الايمان والعادات الاصل فيها الحل عند عدم الدليل حينئذ المجتهد يستصحاب الاصل لكل واحدة منها

المسألة الثانية/بعض الظاهر يقدمون الجلي على الخفي

والحقيقة على المجاز

س/هذا متى

ج/اذا حصل تعارض بين الادلة

كذلك اذا كان عندنا اجماع ونص

نقول عندئذ نقدم الاجماع على النص

لماذا لان النص يدخله النسخ ويدخله التأويل

ابن قدامة في الروضة،، اذا كان الاجماع قطعي اما اذا كان الاجماع ظني فلا يقدم لان النص حينئذ يكون اقوى  
الموجب للعلم على الموجب للظن

اذا اجتمع عندنا نضان الاول مفيد للعلم والثاني مفيد للظن

فاننا لانشك نقدم المفيد للعلم على المفيد للظن لان هذا قطعي الدلالة وهذا ظني الدلالة

مثال / لو اجتمع عندنا متواتر واحاد عندهم يقدم المتواتر على الاحاد مطلقا عند المتكلمين

لكن لو ثبت فهذا في الاحاد الذي فيه نظر

وقصد بالمتواتر ما جاء من طرق كثيرة

لا يمكن ان يتطرق الخطأ الى الكثرة بل يتطرق الى القلة فهذا بالاتفاق بلا خلاف يقدم الذي فيه الكثرة

حينئذ نقدم المتواتر بهذا المعنى لا اشكال فيه

الخاص فيه زيادة وهو قصر العام على بعض افراده (فيخص بالثاني)

حينئذ لا نقدم العام ولو كان دلالة قطعية

لان العام يصدق على افراد لاحصر لها

اما الخاص قصر العام على بعض افراده

حينئذ لو كان دلالة الخاص ظنية يقدم وهو مفيد للظن،،نعم يقدم،،لان هذا قصر للحكم (يراجع درس  
الخاص والعام)

المسألة الثالثة/قول الله ورسوله يقدم على القياس مطلقا

س/هل هذا تعارض

ج/ليس تعارض ، حينئذ يكون القياس فاسدا لا يعبأ به

لا يمكن ان يتعارض القياس الصحيح مع النص

قياس جلي مع قياس خفي

يقدم هذا ايضا ان تنزلنا وقلنا ان القياس الجلي من انواع القياس

القياس الجلي /يرجع بين كونه بين النطق والقياس

حينئذ اذا تعارض قياس جلي مع خفي نقدم الجلي على الخفي

والا لم نقف انه من باب القياس والا هو من مفهوم الموافقه

حينئذ التعارض يكون بين النطق وبين القياس وليس بين قياس جلي وخفي

مثال،، اذا تعارض قياس جلي مع قياس خفي عند من يرى الجلي قياسا

يجري الربا في الفواكه قياسا على البر

يتبع

جاء اخر وقال يجري الربا في الارز قياسا على البر ولا يجري في الفواكه

ايهما نقدم/

ج/نقدم الثاني لان الارز مطابق للبر بخلاف الفواكه

لانه يكال ويدخر كالبر

المفتي او المجتهد

اراد ان يختم بهذه المسألة ان يقول لك اذا علمت جميع ما سبق في الابواب السابقة ليس لكل احد ان يتكلم في دين الله تعالى قبل ذلك لا يحل لك ان تتكلم ابدا في دين الله

من تفنن بفن من الفنون لفهم كتاب الله وسنة رسوله( ) هو الذي له ان يتكلم في دين الله

يعلم ايات الاحكام على خلاف بينهم في عدها ان يكون باحاديث النبي( ) التي يمكن ان يستنبط منه الاحكام

س/هل يشترط ان يكون حافظا لاغلبها

ج/كلا/المهم ان يعرف الحكم منها

ان يكون عالما باصوله وبالمسائل البعيدة

ان يكون عالما بالقواعد الفقهية

ان يكون عالما بالمذاهب الاربعة

س/هل يجوز استحداث قول جديدا اذا اختلف العلماء على ثلاثة اقوال هل يجوز

/احداث قول رابع وهكذا

ج/اذا كانت هذه المسألة مستقر عند اهل العلم وصار يحكون فيه الخلاف

جيل بعد جيل ولم يعارض فيه احد حينئذ لا يحل ان نحدث قولاً اخر

لان هذا منهم بمثابة اجماع

استلزم اتفاق من قبله بعده ذهابهم اليه

احداث قولاً جديداً دل هذا على اتفاقهم على هذا القول او على اي قول سواه

ولا يشترط ان يكون في النحو كسيبويه وغيره

ولا في اصول الفقه كالشافعي

ولا في علوم القرآن كالطبري وغيرهم

ولا في علم الحديث كالامام احمد وغيره

وانما يكون عنده في هذه العلوم ما يحصل به الكمال  
بمعنى بلغ في كل علم من هذه العلوم ما يستنبط الحكم الشرعي

عارفا بالحديث صحة وضعفا

اذا اعتمد المجتهد في صحة حديث افتى به على تصحيح عالم اخر هذا لا يقدح في كونه مجتهدا واعتمد على  
تصحيح عالم اخر

وان يكون عالما بما تم الاجماع فيه

وان يكون عالما بما يخالف فيه الاجماع

ليس للمستفي ان يسأل من اين هذا لان الصحابة هم احسن الناس واورع في احادبث النبي ( )

كذلك هذا ثبت عن التابعين وتابعي التابعين

اتباع قول النبي ( ) قد يسمى تقليدا من جهة اللغة / من حيث اللغة يجوز

الاصطلاح ،،، لانسميه تقليدا وانما نسميه اتباعا

س/ هل النبي ( ) يجتهد

ج/ قد يجتهد وهذا لاتعارض لانه لاينطق عن الهوى



النبي ( ) اثبت للعالم الاجتهاد

كلام بحرف وصوت / والكلام لا يكون كلاما الالبصوت وحرف

سمعه الملائكة وموسى

وكونه مرثيا ،،، عبارة ليست جيدة

لو قال انه سبحانه وتعالى يرى في الاخرة لكان احسن

لا يجوز ان يقال كل مجتهد في الفروع مصيب لانه يخالف كلام النبي ( ) ولان الحق واحد لا يتعدد

من ص ٢١٠ الص ٢٢٦

عنوان الكتاب ( شرح شرح الورقات للشيخ محمد سعيد الحيرى )